وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبين:

- محمد بوقلية
- ياسر فافة

إشراف الأستاذ:

– الدراجي شعوة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الأستاذ:عميروش شلغوم	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	رئيسا
الأستاذ: الدراجي شعوة	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	مشرفا
الأستاذ:محمد كعواش	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 / 2023 م

وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبين:
- محمد بوقلية
- ياسر فافة

إشراف الأستاذ:
– الدراجي شعوة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الأستاذ:عميروش شلغوم	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	رئيسا
الأستاذ: الدراجي شعوة	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	مشرفا
الأستاذ:محمد كعواش	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 / 2023 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

قال صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدي إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فأدعو له)

الحمد والشكر لله الذي انعم علينا بنعمة العقل وأرشدنا إلى طريق العلم وهدانا دوما إلى ما فيه الصلاح والثبات وجعل من الصعب هين، وأمدنا بتوفيق منه لإتمام هذا العمل له وحده جلاله حمدا يليق به وبفضله علينا وعلى الناس أجمعين

ألف شكر إلى من قيل فيهم "من علمني حرفا صنت له عهدا"

الشكر لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين ساهموا في تكويننا طيلة مشوارنا الجامعي

وألف شكر وتقدير إلى الأستاذ المشرف "**الدراجي شعوة**" الذي نكن له فائق الاحترام ونتمنى له دوام التألق والنجاح

إلى كل من وقف معنا خطوة للأمام

إلى كل من بادرنا بكلمة ألف شكر

محمد ياسر

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات	07
المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة جنسيات وخصائصها	07
المطلب الثاني: نشأة وتطور شركة متعددة الجنسيات	12
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة شركات متعددة الجنسيات	15
المبحث الثاني: إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات وهياكل تنظيمها وأساليب تكوينها	21
المطلب الأول: استراتجيات الشركات متعددة الجنسيات	21
المطلب الثاني: هياكل تنظيم الشركات متعددة الجنسيات	23
المطلب الثالث: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات	28
خلاصة	31
الفصل الثاني: أهم أشكال التأثير الاقتصادي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات	
تمهيد	33
المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة انتشار الشركات المتعددة	34

الجنسيات	
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله	34
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات	42
المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادي على المستوى الكلي	44
المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النقد الدولي وميزان المدفوعات	44
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النمو الاقتصادي والتضخم	46
المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العمالة والاستهلاك والدخل	48
المبحث الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادي على المستوى الجزئي	49
المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التكنولوجيا	49
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإدارة والتنمية الإدارية	51
المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على البحث والتطوير	52
خلاصة	53
الفصل الثالث: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020	
تمهيد	55
المبحث الأول: الإطار القانوني لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري	56
المطلب الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في فترة الانفتاح على السوق	56
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لتواجد الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر	59

المبحث الثاني: واقع وأثر الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر	64
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المسجلة وأهم مصادرها من مختلف الدول	64
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الشركات المستثمرة	66
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الانتاج، التشغيل، التصدير، الإستيراد، التكوين، التكنولوجا ...)	68
المبحث الثالث: المعيقات الكابحة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر	76
المطلب الأول: العراقيل القانونية	76
المطلب الثاني: العراقيل الإدارية	77
المطلب الثالث: العراقيل الاقتصادية والسياسية والأمنية	79
خلاصة	82
الخاتمة	84
قائمة المصادر والمراجع	89
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	18
02	التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر	64
03	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)	65
04	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	67-66
05	أهم خمس شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)	68-67
06	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	69
07	توزيع مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار	69
08	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية في الجزائر سنة 2018	70
09	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2013-2020)	71
10	التمثيل النسبي لتكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة (2010-2018)	73
11	الانتشار الأجنبي منسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي	75
12		

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	ربط الفروع بالإدارة العامة	24
02	هيكل تنظيمي مبني على الأساس الوظيفي	25
03	الهيكل التنظيمي المبني على أساس المنتج	26
04	الهيكل التنظيمي المبني على أساس المنطقة الجغرافية	27
05	الهيكل التنظيمي المبني على أساس المختلط	28
06	تطوير رصيد تكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة (2020/2010)	72
07	تطوير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 / 2020)	74

مقدمة

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في الاقتصاد الدولي حيث شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية موجة تحرير كبيرة في التجارة العالمية، وكذا ظهور العولمة الاقتصادية والتي أدت إلى إندماج الأسواق الدولية إذ جعلت منها سوق عالمي واحد.

وأدى ظهور الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة تدفق الاستمارات الأجنبية المباشرة بين الدول وتعتبر هذه الشركات القوة والعمود الفقري للاقتصاد والدولي، وهذا ناتج عن عدم وجود الحواجز السياسية، الجغرافية، الثقافية الاقتصادية.

وتجد الدول النامية التي تقوم بالنضال من أجل التقدم عن طريق تجميع إمكاناتها وطاقاتها من أجل دفع عجلة التنمية أنه أضحى من الواجب عليها أن تسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وليس من أجل مصلحتها، بعد أن كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الشركات المتعددة الجنسيات تعد الوسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة. والواقع يثبت أن الدول النامية أضحت تستثمر وبشكل تنافسي، لأنها تتميز بثروة هائلة في المواد الأولية، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد بشكل كبير على الاستمارات لأنها وسيلة الانتشار الأساسية بالدول المراد الاستثمار بها، والذي يؤدي إلى إحداث آثار في اقتصادياتها كما، مع أن استمرار ارتباط هذه الشركات بالدول الأم يجعل الدول النامية متخوفة من التدخل في الشؤون الداخلية.

- الإشكالية الرئيسية:

لقد عرف الاقتصاد العالمي تزايد كبير في دور الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بسبب تطور السوق العالمي وفتح المجال أمام استمارات الأجنبية، ولتوضيح تأثير هذه الشركات على اقتصاديات الدول النامية نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للشركات متعددة الجنسيات التأثير على اقتصاديات الدول النامية؟

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشركات متعددة الجنسيات؟

- وما علاقتها بالاستثمارات الأجنبية؟

- هل استطاعت الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر تطوير الاقتصاد الوطني؟

– ما مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية من ناحية المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية؟

– **فرضيات الدراسة:**

– لقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات من خلال استثماراتها الأجنبية مساهمة إيجابية كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

– لقد تركزت مساهمات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في قطاع المحروقات والذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري عن طريق التكنولوجيا والخبرات الدولية وكان تأثيرها في بقية القطاعات الأخرى محدودا.

– **أهداف الدراسة:**

تشتمل هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف بغرض الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، وتتمثل في ما يلي:

– إعطاء صورة عن الاستثمارات الأجنبية وحاملتها الرئيسية الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها باقتصاديات الدول النامية.

– إبراز الآثار التي تخلفها الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية عامة والجزائر خاصة.

– دراسة مستقبل دول العالم النامي في ظل هذه الشركات.

– **أهمية الدراسة:**

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدول النامية والاستثمار الأجنبي المباشر بقيادة هذه الشركات له مكانة بارزة في وضع قرارات والخطط الاقتصادية فيها، إذ يعرف الاقتصاد العالمي عدة تغيرات، وهذا راجع إلى تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وما ينتج عنه من آثار على الدول النامية.

- منهج الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، إذ إستخدمنا في الفصل الأول والثاني المنهج الوصفي بغرض الإلمام بالعناصر النظرية للدراسة، أما الفصل الثالث اتخذنا أسلوب دراسة حالة، وذلك من الإحصائيات الموجودة حول البلد المعني بالدراسة من أجل تفسير الظاهرة.

- حدود الدراسة:

يوجد في دراستنا نوعين من الامتداد في بعديها الزمني والمكاني:

- **الحدود المكانية:** شملت الحدود المكانية لدراستنا على الدول النامية بصفة عامة من خلال الفصل الثاني، واقتصرت في الفصل الثالث على الجزائر بوجه الخصوص.

- **الحدود الزمنية:** تم تحديد الدراسة بين سنتي 2010-2020.

- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة، ومن بينها التي أجريت في هذا الميدان نذكر ما يلي:

1- دراسة ريال زوينة: الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2012، دراسة حالة الجزائر (2010-2020) ومن أهم نتائج الدراسة تأثيرات الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية، ومكانة هذه الدول في ظل هذه الشركات.

2- دراسة بوبكر بعداش: مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات، دراسة حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ومن أهم نتائج الدراسة تعتبر ظاهرة عولمة الاقتصاد الأرضية الملائمة للشركات متعددة الجنسيات من أجل بلوغ أهدافها، حيث أصبح الاقتصاد تحت راية هاته الشركات.

3- دراسة لمزري مفيدة وسالمي وردة: الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، جامعة قسنطينة، 2020، ومن أهم نتائج الدراسة تشكل الشركات متعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وتعدد أنشطتها ومنتجاتها بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، ومستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الذي تتميز به.

- خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للشركات متعدد الجنسيات أي في المبحث الأول ماهية الشركات متعددة الجنسيات، ثم في المبحث الثاني إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وهياكل تنظيمها وأساليب تلوينها، وفي الفصل الثاني والذي يدرس أهم أشكال التأثير الاقتصادي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات حيث كان المبحث الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر محطة عبور الشركات متعددة الجنسيات، والمبحث الثاني متمثل في تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكلي، وكذلك المبحث الثالث يتضمن تأثير الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادي على المستوى الجزئي، أما بالنسبة للفصل الثالث يتناول دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020، حيث كان المبحث الأول عبارة عن الإطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري والمبحث الثاني يشمل واقع وأثر الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر، والمبحث الثالث يشمل المعيقات التابعة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.

- صعوبات الدراسة:

عند دراسة الموضوع تلقى الباحث بعض العراقيل والصعوبات التي تمنع من إمكانية الوصول لا أحسن النتائج منها:

- كثرة المعلومات والتي تؤدي بالباحث إلى ذكرها بصفة شاملة.
- شساعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به وقلة المراجع التي تعنى بالموضوع كعنوان مباشر.
- عدم توفر إحصائيات كافية حول الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات وهياكل تنظيمها وأساليب تكوينها

خلاصة

تمهيد:

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات أهمية بالغه في الاقتصاد العالمي اليوم وذلك من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها حيث تتميز بالخبرة والكفاءة والتكنولوجيا التسويقية والإدارية إذ قامت هذه الشركات متعددة الجنسيات بالسيطرة على الموارد الطبيعية للدول ويعتبر الاستثمار الأجنبي للقناه الرئيسية لهذه الشركات لما لها من ضخامة رأس المال والانتشار الواسع في أنحاء العالم حيث يوجد تأثير لهذه الشركات على مستوى المحلي والمستوى العالمي ومنه ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين أساسيين هما المبحث الأول ما هي الشركات متعددة الجنسيات المبحث الثاني استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في المحيط الاقتصادي الدولي، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إليها من خلال تعريفها وأهم خصائصها ونشأتها وتطورها، وسوف نتطرق أيضا إلى النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة جنسيات وخصائصها

أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

تعدد تعريف الشركات المتعددة الجنسيات حسب الاقتصاديين فلكل منهم نظرته وتعريفه الخاص بها.

يعرفها روجمان بأنها: "الشركات التي تملك أكثر من ثلثي نشاطها خارج الشركات، وهنالك مؤشر للشركات المتعددة الجنسيات يحتسب من خلال متوسط نسبة النشاطات الإجمالية للمؤشرات أو المقادير المتمثلة في المبيعات والموجودات والرواتب".[1]

كما عرفها: "ميلتون فريد مات بأنها الشركة التي تكون بشكل أو بأخر، وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل وفيما يختص التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي".[2]

ومن جهة أخرى يعرفها: "ريمون فرنون بأنها فقط الشركات التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية علمية مليون دولار والتي تمتلكه تسهيلات أو فروع إنتاجية في 6 الدول الأجنبية على الأقل".[3]

---

[1] سعود جايد العامري، الإدارة المالية في الشركة المتعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 13.

[2] مفيدة لمزري، سالمي وردة، الشركة المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 139.

[3] محمد العيد بيوض، أثر المحددات الاستثمارية لشركة المتعددات الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة، أطروحة مقدمة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2017، ص10.

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنها كيان اقتصادي تزاول التجارة والإنتاج عبر القارات له في دولتين أو أكثر شركات أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لتلك القرارات تخطيطا شاملا.[1]

ويعرفها ريوك وميموس على أنها مجموعة من الشركات يسيطر عليها مركز رئيسي واحد وتنتشر عملياتها في أكثر متعددة. [2]

كما يعرفها ماتيو بأنها الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشبعة جدا في البلدان الأخرى وتمتلك طاقات إنتاجية تمارس نشاطها في 6 بلدان على الأقل. [3]

ثانيا: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص نذكرها فيما يلي:

1- ضخامة الحجم: يعد كبر وضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بحجوم المشاريع الاقتصادية الأخرى للدول الأم أهم الخصائص المميزة لتلك الشركات، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

- **الدخل الإجمالي:** يعكس هذا المؤشر مدى القوى الاقتصادية التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي جعلها تؤثر في العديد من القرارات التي تتخذ بشأن الاقتصاد العالمي في أروقة العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية.

---

[1] مفيدة لمزري، الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، 2020.

[2] Parke Rinrrouction in conparative international accenting, financila time, prentice Hall, London, 2000, p 45.

[3] نعيمة بوبرطخ، الشخصية القانونية لشركة المتعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام للعلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، 2020، ص 31.

- **حجم المبيعات:** يعتبر حجم المبيعات السنوية للشركات متعددة الجنسيات من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة الشركات، حيث ازداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من 5503 مليار دولار في عام 1990 إلى 13,564 مليار دولار في عام 1999 وإلى 18500 مليار دولار في عام 2001 وكما بلغت مبيعات أكثر مئات شركة متعددة الجنسيات 2509 مليار دولار ممثلة ما نسبته 16% من إجمالي مبيعات كل شبكة الشركات المنتسبة في الاقتصاد العالمي عام 2000 والبالغة 15680 مليار دولار.[1]

2- تنوع الأنشطة والمنتجات: حيث تخرج شركة عن دائرة التخصص في الإنتاج، مما ينطوي عليه الارتباط بقيود سلطة معينة، وذلك تفاديا لأخطار تقلبات السوق، ففي دراسة أجرتها جامعة هارفورد الأمريكية، أن الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية تنتج 22 سلعة من أنواع مختلفة، مثلا شركة جنرال موتورز لا تكفي بإنتاج قاطرات السكك الحديدية فحسب، بل تتعدى إلى إنتاج الثلاجات والسيارات المختلفة الأغراض، وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفرات مجال النشاط محل وفرات الحجم، والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات قطاعيا وجغرافيا. [2]

3- الانتشار الجغرافي: تتميز هذه الشركات بانتشار فروعها الإنتاجية والتسويقية على عدد كبير من البلدان، مما يتيح لها إمكانية ضخمة في التعامل، مع زيادة نشاطها أين يكون العائد أكبر، ومع الحد من أثر التأميم لأي فرع في أي بلد، ولقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات، فمثلا شركة ABB التي تكونت سنة 1987 من إنتاج شركة سويسرية وأخرى سويدية استثمرت عند تأسيسها 3.6 مليار دولار ضمت اندماج أو شراء 60 شركة أخرى تسيطر

---

[1] محمود محمد فرج حسانين، الشركات متعددة الجنسيات وثقافة الاستهلاك، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2022، ص29.

[2] علي عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة مقدمة لشهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 34.

حاليا على نحو 1300 شركة منها 130 في البلدان النامية، و41 في أوروبا الشرقية، والباقي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.[1]

4- إقامة التحالفات الإستراتيجية: وهي تعتبر من السمات العامة للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى دوما إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز القدرات التنافسية والتسويقية، إن هذه التحالفات هي نتائج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات. إن التحالفات الإستراتيجية بين شركة المتشابهات تتم في صناعة المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهو يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم، ومن الأمثلة على هذا التعاون التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي بول الفرنسية (BULL) و(CTL) البريطانية وسيمنز الألمانية، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضا إلى شركة تابعة مشتركة للشركات متعددة الجنسيات، وكل هذا يمثل صيغ التعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه. [2]

5- الاعتماد على المدخرات العالمية: تسعى لتعبئة المداخلات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق العالمية والأسواق الناهضة، والقيام باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإلزام كل شركة تابعه بأن توفرها محليا أكثر ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة.

6- تعبئة الكفاءات: لا تتقيد الشركات المتعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وبذلك تعدد جنسية المنشأة لإدارتها، على سبيل المثال

---

[1] جميلة جوزي، سامية دحماني، دور إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السادس، 2015، ص 88.

[2] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008، ص ص 282 .283

ينتمي أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمسة جنسيات مختلفة مع توفر كفاءة الأداء بالمعنى الآخر إن الذي يضم النقل السياسي على الحكومات في بعض الحالات والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة، ثم تصعيدها إلى الشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورة التدريبية.

7- تركيز الإدارة العليا (الوحدة): يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة الإدارة لهذه الشركات وتحقيق ما ترغبه والتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يحقق لها اقتناص الفرص وزيادة الفوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح، ومعدل الفائدة على رأس المال تعد الميزة الأساسية للشركات متعددة الجنسيات، فهنالك وحدة إستراتيجية ووحدة الموارد المشتركة تعد عنصرا أساسيا في فكرة المشروع المتعددة الجنسيات، وبالإشارة إلى العديد من الدول الوطنية ويتعايش مركز الشركة الأم المسيطرة على إصدار القرارات مع الدولة التي تنتمي إليها.

وان الإستراتيجية المشتركة تفترض وجود شركة موجهة تقوم بتحديد الأهداف وتسهر على إنجازها وتقييم النتائج، وهذه الشركة تمارس نوعا من السيطرة على الوحدات المختلفة من أجل تحقيق خطتها الشاملة. [1]

8- المزايا الإحتكارية: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات شكل سوق احتكار القلة على الأغلبية تتمتع فيه مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية الكفاءات العالية والمتخصصة، مما يتيح لها الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية، ومن ثم تعظيم أرباحها وإرادتها، وتتحدد المزايا الإحتكارية في أربعة مجالات هي: التمويل والإدارة والتكنولوجيا والتسويق ،وتتبع المزايا التمويلية من توفر موارد عالية كبيرة لدى هذه الشركات وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية، نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي.

---

[1] مفيدة لمزري، سالمي وردة، مرجع سابق، ص 142.

وتتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب كما تحصل الشركات على المزايا التقنية من خلال التطوير التكنولوجي المستمر للاستجابة لمتطلبات السلوك والحد من دخول منافسين جدد، وتقرير وضعها الإحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عالي من الجودة وتأتي المزايا التسويقية من خلال الشبكة التوزيعية والتسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها في الوقت المناسب. [1]

9- التفوق والتطور التكنولوجي: إن الحجم الضخم والأرباح الكبيرة للشركة متعددة الجنسيات يوفران الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العالمية، كما أن هذه الشركات هي المركز الأساسي لتلقي ما تنفقه الدول الرأسمالية الكبرى على تطوير الأسلحة، فتستفيد من نتائج هذا التطور في إنتاجها المدني، ويلاحظ أن 10 شركات متعددة الجنسيات تسيطر بأكثر من 50% من إنتاج العالم من أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين تسيطر شركة واحدة فقط بحوالي 75% من السوق العالمية للهياكل الأساسية للحاسبات الالكترونية، وهي تسيطر تقريبا على نصف الإنتاج الصناعي في العالم، وتقريبا على 80% من براءات الاختراع والتراخيص في التكنولوجيا الحديثة .[2]

المطلب الثاني: نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات

من المؤكد أن الشركات متعددة الجنسيات، وكما هو الحال بالنسبة لأي نظام لم تظهر فجأة على النحو الذي نعرفه عليها الآن، وإنها كان لها امتداد تاريخي عرفت من خلاله تطورات مختلفة تؤثر فيها بالظروف التي أحاطت بها إلى غاية ما بلغته الآن.

ولقد مر تطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المراحل نوجزها فيما يلي:

---

[1] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2010، ص ص 121، 122.

[2] علي عيشاوي، مرجع سابق، ص 35.

- المرحلة ما بين 1840- 1914:

حيث تميزت هذه المرحلة بتوجه الشركات متعددة الجنسية نحو المستعمرات التابعة لدولة الأصلية والاستثمار فيها بغية البحث هل المواد الأولية واستغلالها ومثال ذلك الشركات البترولية مثل: Royal dutsh وBritish petroleum وStandard oil.

ويرجع تاريخ إنشاء أول شركة تأخذ وصف الشركات متعددة الجنسيات بالمعنى الدقيق للكلمة لشركة سنجر Singer الأمريكية لصناعة ماكينة الحياكة، حيث أقامت سنة 1868 مصنعا لها في جلاسكو، وتبعته بعده مصانع أخرى في النمسا وكندا ذلك أن سنجر هي أول شركة قامت بتصنيع نفس السلعة بنفس الشكل تحت اسم تجاري واحد في مختلف البلاد.

وكما تميزت سنوات 1880 و1890 بتركيز صناعي مكثف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجمعت أكثر من 5000 شركة حول 300 احتكار تسيطر على الصناعة بالرغم من وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة، فقد تفاجئ البريطانيون في سنة 1901 عندما اكتشفوا أن المصنع westing House تقبع تحت الركاب الأمريكية، كما أن Ford تنتج ربع السيارات المصنعة في بريطانيا في سنة 1914م.[1]

- المرحلة ما بين 1914-1945: عرفت هذه المرحلة ركودا اقتصاديا، ويرجعها إلى التخوف من الحرب، بحيث عملت كل الدول الكبرى على عدم السماح لشركاتها بالتنقل إلى الخارج، بحيث بلغت الوطنية ذروتها وقامت الحكومات بتبني إجراءات تمييزية مع الأجانب، مثلا ألمانيا كانت تفرض على الشركات بأن تكون ألمانية 100%، كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الإجراءات، كما شكلت النقود عائق آخر في مجال الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب، وذلك بسبب المخاطر التي ظهرت وتجلى

[1] فتحي معاش، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية "دراسة حالة تنمية أنشطة المنبع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000 -2013)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، 2016، ص ص 6، 7.

ذلك في انتشار التضخم بشكل كبير، وتبع لذلك انكماش اقتصادي في سنة 1929، وهذا أدى إلى انهيار اقتصادي عالمي أثر بشكل كبير على المبادلات الدولية.

- **المرحلة ما بين 1945- 1970:** عرفت هذه المرحلة توسع كبير في مجال الاستثمارات الدولية المباشرة، ففي سنة 1957 تفوقت الشركات الأمريكية على نظيرتها الأوروبية، بحيث بلغت فيه الاستثمارات الأمريكية في أوروبا حوالي 4.51 مليون دولار، بينما بلغت الاستثمارات الأوروبية في أمريكا حوالي 3.753 مليون دولار، وفي سنة 1962 بلغت الاستثمارات الأمريكية في أوروبا 21.54 مليون دولار، وحجم الاستثمارات الأوروبية في أمريكا في نفس السنة 8.5 مليون دولار، ويظهر جليا من خلال هذه الأرقام التفوق الواضح للشركات الأمريكية على الأوروبية، وفي الحقيقة يرجع هذا أساسا إلى الامتيازات التي حققتها أمريكا بعد الحرب، ففي الوقت الذي كانت فيه شركة الأوروبية تواجه مشاكل مالية نظرا للمشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها دولة كانت شركة الأمريكية تتمتع بحريات كبيره في مجال الاستثمار في الخارج، كما عملت الحكومة الأمريكية على تقديم كل التسهيلات لشركات الاستثمار في الخارج، بل وأكثر من ذلك فقد عملت إلى إبرام اتفاقيات مع الدول على منحة التسهيلات وضمان استماراتها بالخارج وترحيل الأرباح إلى البلد الأم. [1]

- **المرحلة ما بعد 1970:** سجلت مرحلة ما بعد 1970 ظهور كل من الشركات الأوروبية واليابانية بشكل كبير، وذلك نظرا للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها حكوماتها والدعم المقدم لشركاتها متعددة الجنسيات، حتى تتمكن من مواجهه الشركات الأمريكية التي كانت تسيطر بشكل كبير قبل هذه المرحلة على الاستثمارات المباشرة في الخارج، وقد ظهرت بعض الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية من بينها البرازيل، الصين، الهند، الأرجنتين، سوريا، تايوان، هونغ كونغ، ماليزيا.[2]

---

[1] شريفة جعدي وآخرون، أثر استثمار الشركة المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في جنوب الشرق الجزائري خلال الفترة (2006- 2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، 2014، ص15.

[2] محمد بركة، تقييم أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال الفترة (2006 - 2012) دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014، ص 38.

- **مرحلة ما بعد الثمانينات:** عرفت باسم عصر العولمة تميزت بتعميق تحويل النشاط الاقتصادي وتوحيد وتجانس الاقتصاد العالمي مما جعلها التبعية الاقتصادية في ازدياد للدول المتقدمة، وكذلك ازدياد التبادلات عبر الحدود للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، فقد ارتفع حجم المبادلات الدولية للسلع والخدمات في الفترة ما بين 1986 1996 بنسبه.... ب 6.2% بوتيرة أعلى بمرتين من نمو المنتوج العالمي PIB الذي يتنامى بمعدل 3.2% في نفس الفترة، هذه الظاهرة كان لها انعكاسات كبيره على الشركات بما فيها المتعددة الجنسيات وذلك من خلال:

- **عولمة الطلب:** من خلال تطور الحياة والسلوكيات المختلفة للمستهلك نحو نموذج موحد فهذه الظاهرة تتعدى منتوجات الاستهلاك الواسع حيث نجد شركة تطلب نفس المواد الأولية، نفس المعدات...

- **عولمة العرض:** جعلت الشركات تتبنى إستراتيجية دولية متجانسة كتنظيم وتوزيع دولي داخلي من أجل العمل بتمركز البحث والتصميم للبلدان المتقدمة الإنتاج من خلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة اعتمادا عن الطريقة في عرض نفس المنتجات في العالم كله لأن العالم يشكل سوق واحدة. [1]

- **عولمة المنافسة:** وهي نتيجة منطقية للعنصرين السابقين وذلك نظرا لتلف الشركات في نفس الأسواق وبنفس المنتوجات العالمية، الشيء الذي يحتم على الشركة التي تريد الحصول على ميزة تنافسية أن تكون قادرة على التفاعل والتأقلم مع حركات منافسيها على الساحة العالمية بأكملها، وأهم ما يميز هذه المرحلة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت تأخذ طابع تعدد الجنسيات.[2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة شركات متعددة الجنسيات

لقد حضيت الشركات المتعددة الجنسيات باهتمام العديد من المفكرين والاقتصاديين الذين حاولوا تقديم نظريات مفسرة لها والتي تتمثل في:

---

[1] شريفة جعدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] نفس المرجع، ص 16.

أولا: نظرية دورة حياة المنتج

نظرية دورة حياة المنتج كما وضحها فيرنون 1900، هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغييرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتج تكون وعلى افتراض أساسي، وهو أنه مثل الإنسان فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي في الانحدار، ثم أخيرا تموت، تبدأ أو تولد في بلد متقدم وتنتهي في بلد متخلف حيث يتم التصدير بعد ذلك إلى البلد الأم المتقدم.

ولهذا فإن المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل، فالنظرية تميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج النشيط، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي.[1]

ثانيا: نظرية الموقع

من اسم هذه النظرية يتضح أنها تهتم بكيفية انتقاء واختيار موقع الاستثمار، أي أنها ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة، وهذا من خلال دراسة العوامل الموقعية، أو البيئية التي ستكون مؤثرة على قرارات استثمار هذه الشركات في الدول المضيفة، وهذا ما أشار إليه باري، الذي يرى أن هذه النظرية تهتم بمتغيرات البيئة في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير، وتضم الإدارة وغيرها. [2]

---

[1] عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 55، 56.

[2] عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 59.

ثالثا: نظرية الموقع المعدلة [1]

تعتبر هذه النظرية امتدادا لنظرية الموقع، بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية إلى روبوك وسيموندس، بحيث اقترح أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، وأخيرا المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة.

ويمكن ذكر العوامل فيما يلي:

1- عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة.

2- عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول النامية.

3- عوامل تتعلق بأهداف الدول (الدولة الأم).

4- عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح.

5- عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات المتعددة الجنسيات.

6- عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات المتعددة الجنسيات.

7- عوامل تتعلق بأهداف الشركات المتعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية، وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية، والجدول التالي يخص هذه العوامل: [2]

---

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 - 2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص ص 95، 96.

[2] عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 69، 70.

الجدول رقم (01): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	**أمثلة**
أ-خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة- استعمالات السلعة- درجة حداثة السلعة- متطلبات الانتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) ... الخ
ب-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي- نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية- مدى التقدم الحضاري ... الخ
ج-العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	تظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال والمعلومات ... الخ
العوامل الدافعة	**أمثلة**
أ-الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية وحجم الشركة.
ب-المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية ... الخ
العوامل الحاكمة	**أمثلة**
أ-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين اللوائح الإدارية- نظم الإدارة والتعيين وسياسات الإستثمار- الحوافز الخاصة بالإستثمارات ... الخ
ب-الخصائص المميزة للدولة الأم	السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية- ارتفاع تكاليف الإنتاج ... الخ
ج-العوامل الدولية	المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية والاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم ... الخ

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 69، 70.

رابعا: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وضيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية. [1]

وكان هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدود الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، كما أوضح هايمر أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال، ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية. [2]

خامسا: نظرية الحماية

لقد ظهرت هذه النظرية كنتيجة حتمية لتصويب الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، حيث أجهضت الافتراض القائل بأن نجاح الشركات المتعددة الجنسيات يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات وطنية، وقامت بإقرار أن النجاح يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها، ويعني بنظرية الحماية تلك الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الأشعة الفنية، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص 38.

[2] عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنات لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص 42.

الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج، التسويق والإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة، وذلك لأطول فتره ممكنة. [1]

ويلاحظ أنه بعد ظهور أساليب حديثة لممارسة الحماية، والتي أصبحت أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات أصبح بإمكانها تحقيق الحماية لاستثماراتها. وتتمثل هذه الأساليب في النقاط التي وردت على اتفاقية الجات والتي تمت بعد جولة أوروغواي (1993-1986)، والخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الاتفاقية التي تحدث إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وقد التزمت في حقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة بيرن وحماية برامج الكمبيوتر، وحماية العلامة التجارية والدعاية التقنية والأسرار التجارية وبراءات الاختراع، وتنص النظرية على تعديل القوانين بالدول المتقدمة خلال عام وبالدول النامية خلال خمس أعوام والدول الأقل نموا خلال إحدى عشر عاما. [2]

---

[1] خلف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 18.

[2] أومنور أوسرير وعل النذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصادية، شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف، ص 114.

المبحث الثاني: إستراتجيات الشركات المتعددة الجنسيات وهياكل تنظيمها وأساليب تكوينها

تمثلت الشركات متعددة الجنسيات العديد من الاستراتيجيات وهياكل تنظيم وأساليب تكوينها والتي تميزها عن باقي الشركات الأخرى والمتمثلة في:

المطلب الأول: استراتجيات الشركات متعددة الجنسيات

ويمكن أن نميز بين نوعين من الاستراتيجيات هما:

أولا: إستراتيجية المنافسة العامة الدولية

توضح هذه الإستراتيجية كيفية عمل شركة متعددة الجنسيات داخل الدول المضيفة من خلال الفروع السابقة لها، وتعرف بهذا الاسم لأنها صالحة في كل مؤسسة، وتتعدد كما يلي:

1- إستراتيجية قيادة التكاليف: تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين وهناك دوافع أو حوافز تشجيع الشركات على تحقيق التكلفة الأقل، وهي: توافر اقتصاديات الحجم، الآثار المترتبة على منحنى التعلم أو الخبرة، وجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة، وأخيرا سوق مكون من مشترين واعيين تماما للسعر.

ويتطلب تحقيق هذه الإستراتيجية عدة شروط:

- الاستفادة من تراكم الخبرة والتعلم في تنميه وتطوير مهارات الموارد البشرية.

- لتحقيق الاقتصاديات الحجم أي إنتاج بحجم كبير يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة.

- استغلال الطاقة، وهذا من خلال استغلال الطاقة الكاملة وعدم هدرها بتوقيفها أو تغيرها.

- تخفيض تكاليف الأنشطة المترابطة فيما بينها، فكلما كان هناك ترابط بين الوظائف في بعض التكاليف كالتوزيع، قوى البيع مثلا، كلما كان هناك انخفاض في التكاليف.

- إمكانية الحصول على الموارد بتكلفة أقل.

– أثر التجديد التكنولوجي والتطور التكنولوجي: نظرا لأهمية التجديد فإن وظيفة البحث والتطوير تكتسي أهمية كبيرة داخل المؤسسة، خاصة في اكتشاف طرق جديدة تسمح لها بالإنتاج بتكاليف أقل.

وإلى جانبي ذلك فتطبيق هذه الإستراتيجية يستدعي من المؤسسة أن تكون الوحيدة السائدة في التكاليف لأن الإستراتيجية تصبح غير قابلة للاستمرار في حالة وجود منافسين يقلدون المؤسسة في إستراتيجيتها.

وأهم ما تحققه المؤسسة من ميزة بتطبيق هذه الإستراتيجية هي أن تكون في موقع أفضل بالنسبة لمنافسيها من حيث المنافسة على أساس السعر، وكذلك تحتل موقعا تنافسيا ممتازا من تخفيض السعر ومواجهه أي هجوم من المنافسين الجدد.

2- إستراتيجية التمييز: وهي إستراتيجية ترتكز على تمييز المنتج المقدم من طرف المؤسسة، والتي تهدف إلى خلق بعض الأشياء التي تبدو وحيدة على مستوى مجموع الصناعة، أو بعبارة أخرى هي استراتيجيات تقديم منتجات المؤسسة بمزايا مختلفة عن جميع المنافسين في السوق، وتقديم تلك المنتجات إلى السوق بشكل عام دون تخصيص أي جزء منه بتلك المنتجات. [1]

ثانيا: استراتيجيات كشط السوق

حيث يمكن أن نفرق بين نوعين من الاستراتيجيات هما:

1- إستراتيجية التركيز: تهدف الشركة من خلال هذه الإستراتيجية إلى إشباع حاجات خاصة بمجموعة معينة من المستهلكين، أو قطاع سوقي محدد، وتعتمد هذه الإستراتيجية على افتراض أساليب وهو إمكانية قيام الشركة بخدمة سوق مستهدف وضيق بشكل أكثر كفاءة وفاعلية مقارنة بخدمة السوق ككل، وتتم هذه الإستراتيجية من خلال:

---

[1] وهيبة ديجي، دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013، ص ص 10، 11.

– تميز المنتوج بشكل أفضل، بحيث يشبع حاجات القطاع السوقي أو من خلال تكاليف أقل للمنتوج المقدم لهذا القطاع السوقي.

أي أن هذه الإستراتيجية تركز على فكرة مفادها أن الشركة قادرة على خدمة وبفعالية أكبر هدفها الاستراتيجي المحصور، أو باستهلاك موارد أقل من المنافسين الذين يتنافسون في ميدان أوسع، فينتج كون الشركة تصل إلى إما إلى إستراتيجية التميز لأنها تشبع بصفة أفضل رغبات هدفها الخاص وإما إلى تكاليف منخفضة أكثر لخدمة هذا الهدف أو الاثنان في آن واحد. [1]

2- إستراتيجية التنويع: وهي من الاستراتيجيات التي ترتبط بمجموعة من الأنشطة، حيث لا تكتفي الشركة بالتخصص في الإنتاج على فرع واحد، بل تكون بالتنويع سواء تعلق الأمر بالمنتجات التي لها علاقة بالمنتج الأصلي أو منتجات أخرى، وتعتمد في ذلك على مواردها المالية والبشرية الضخمة، وعلى استراتيجيات التكامل العمودي والتكامل الخلفي، وبالاعتماد دائما على الموارد المالية الضخمة، ومختلف الإمكانات البشرية والمادية والتكنولوجية، فهذه الشركات يمكنها تبني مجموعة من الاستثمارات الموزعة على مجموعة من الأنشطة.

وبخلاف إستراتيجية التركيز فإن هذه الاستراتيجيات تمكن الشركات متعددة الجنسيات من توزيع مخاطرها على مجموعة من المنتجات سواء ارتبطت بالمنتج الأصلي، أي في نفس النشاط، أو غير ذلك.[2]

المطلب الثاني: هياكل تنظيم الشركات متعددة الجنسيات

يعتبر تنظيم أداة هامة لتحديد المهام وتوزيع السلطات والمسؤوليات، ومنه تتم الاتصالات بواسطة تنفيذ النشاطات وأن اختيار شكل التنظيم المناسب للشركات المتعددة الجنسيات نجد: [3]

---

[1] نبيل موسى خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص 121.

[2] بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 108.

[3] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 26.

أولا: ربط الفروع بالإدارة العامة

يستخدم تنظيم ربط الفروع بالإدارة العامة، بينما يكون اعتماد فروع الشركة الأم قليلا، أو في هذه الحالة فإن القرارات المهمة تنحصر لدى الإدارة العامة للمجموعة كما في الشكل:

الشكل (01): ربط الفروع بالإدارة العامة

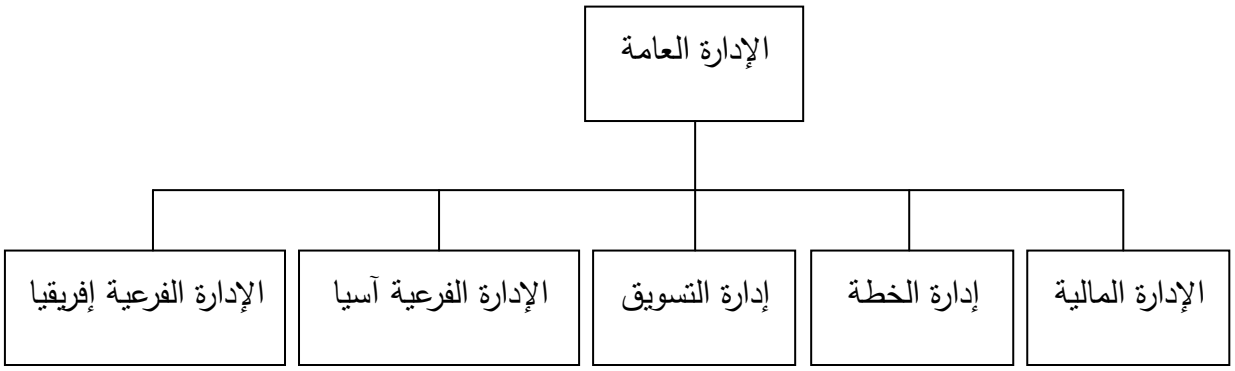

وحينما يزداد عدد الفروع الخارجية، فإنه يتعين على الشركة متعددة الجنسيات تتبع التقسيم الدولي.

ثانيا: التقسيم الدولي

يهدف التقسيم الدولي إلى رقابة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات في الخارج، وهذا التقسيم يعالج الأعمال الدولية، كما أن هذا التقسيم يعمل على تأمين خطة الاتصال بين مجموعة الشركات متعددة الجنسيات ومدراء الفروع الخارجية.

ثالثا: أنواع الهياكل التنظيمية للشركات متعددة الجنسيات

1- الهيكل التنظيمي المبني على الأساس الوظيفي: تعتمده في الغالب الشركات التي تمتلك خطوط إنتاجية قليلة ومتكاملة كالشركات الإستخراجية العاملة في مجال المعادن والبترول، حيث تمنح المسؤولية التامة لكل مدير قسم سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.

الشكل (02): هيكل تنظيمي مبني على الأساس الوظيفي

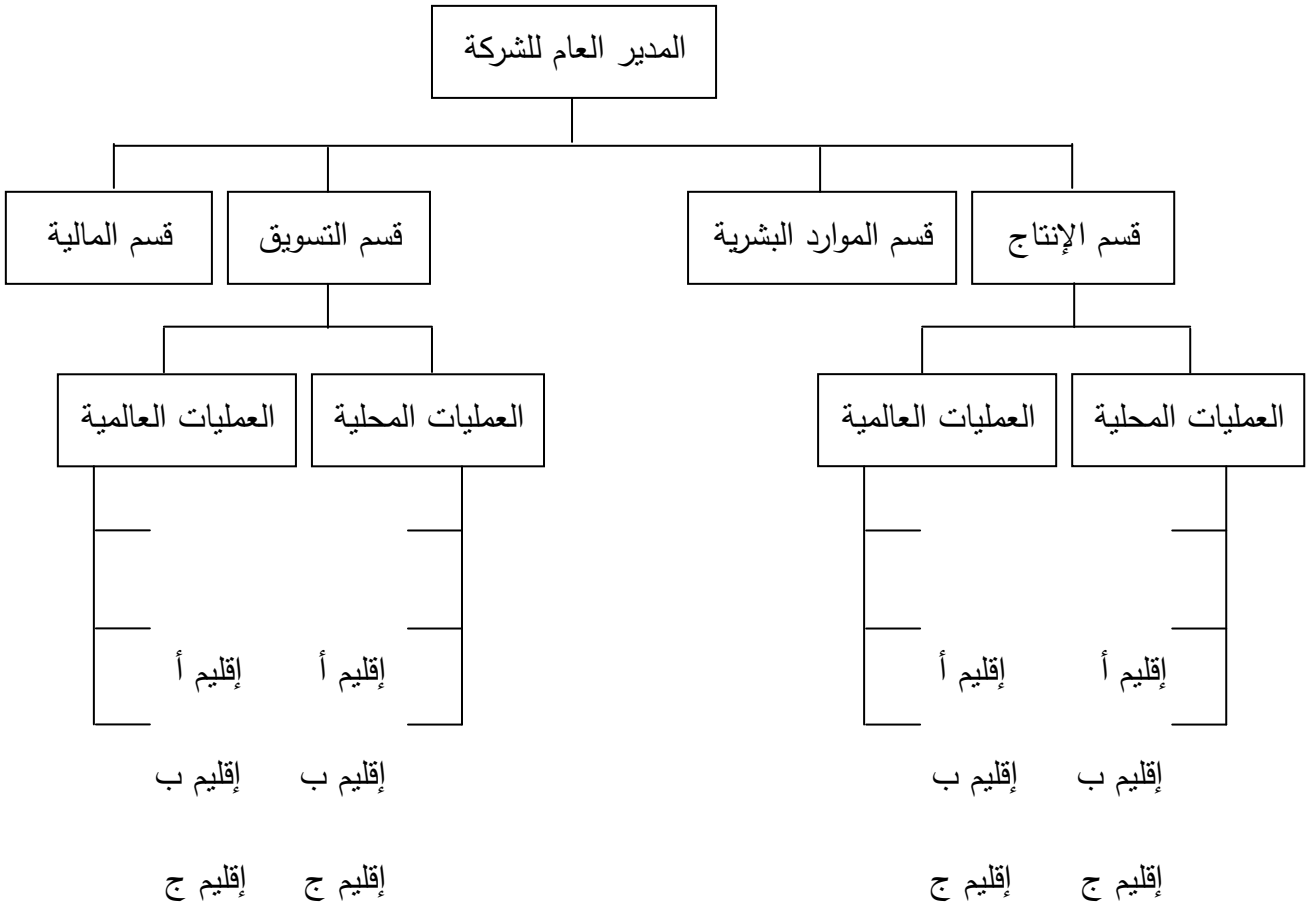

2- الهيكل تنظيمي المبني على أساس المنتج: [1]

يكون هذا التنظيم على أساس أن لكل تقسيم مسؤولية الإشراف على خط معين من المنتجات، وعلى مستوى مجلس الإدارة توجد وظائف مختلفة ومناطق متخصصة، ويأخذ كل تقسيم على عاتقه التنسيق والرقابة على جميع النشاطات المتعلقة بخط منتجاته، وفي هذا النوع من الأنواع واسعة الانتشار إذ يستعملوا خصوصا عندما تكون هناك تغيرات سريعة في التكنولوجيا، أو عندما تكون خطوط الإنتاج متنوعة.

[1] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

الشكل (03): الهيكل التنظيمي المبني على أساس المنتج

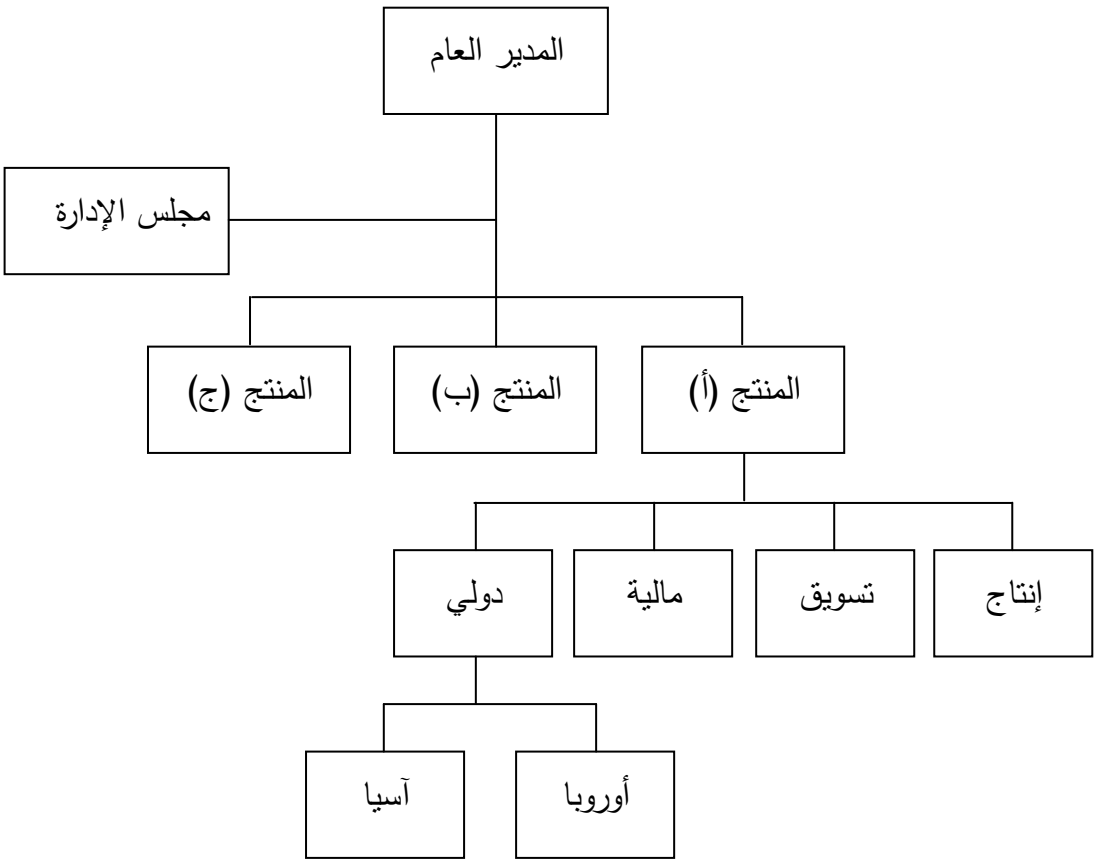

3- الهيكل التنظيمي المبني على المنطقة الجغرافية: [1]

يساعد هذا التنظيم في تكييف المنتجات بشكل أفضل إلى البلدان المختلفة، ويستعمل هذا التنظيم خصوصا في القطاعات التي يكون فيها اختلاف المنتجات بشكل كبير وعلى منطقة من المناطق تكون لها إدارتها الخاصة بالتسويق والمالية والإنتاج، وتتلقى في الوقت نفسه مساعدة ومشورة مجلس إدارة مجموعة الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي يمنح هذا الهيكل استقلالية في إدارة الشركة على مستوى المنطقة الجغرافية.

[1] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

الشكل (04): الهيكل التنظيمي المبني على أساس المنطقة الجغرافية

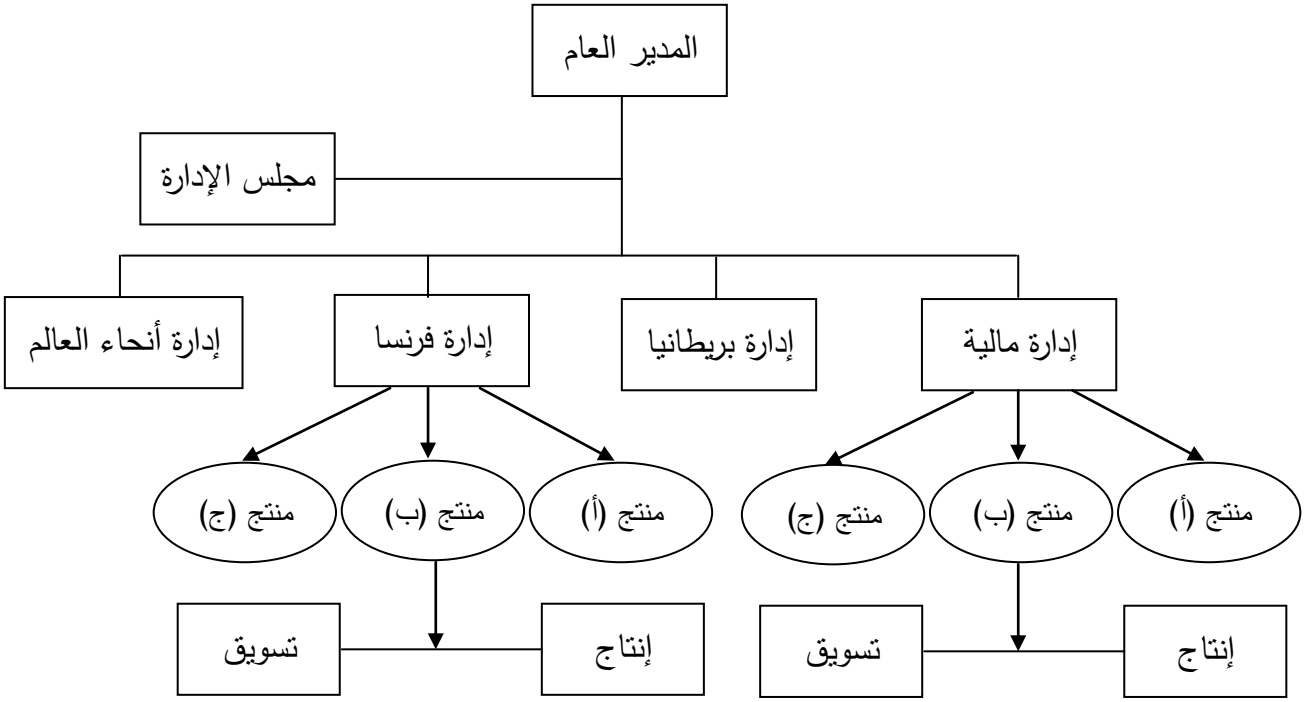

4- الهيكل التنظيمي المبني على الأساس المختلط (التقسيم المصفوفي): [1]

يتم اللجوء إلى هذا النوع من التنظيم نتيجة توسع أعمال الشركة الدولية في الظروف البيئية المعقدة، والتي يصعب التنبؤ بها يرتكز هذا النوع من التقسيمات على المزج بين التنظيم الوظيفي والتنظيم على أساس المنتج، وهذا لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الفنيين والمتخصصين في شتى المجالات حيث يرأس كل فرقة عمل مدير يتولى الإشراف على الفريق والتنسيق بين أعضائه، ويكون مسؤول أمام المدير العام الذي يعد المسؤول الأول عن البرنامج والمنسق الأساسي بين أعمال الفرق المختلفة التي يتكون منها البرنامج.

ومن أبرز مزايا هذا النوع هو تسهيل التنسيق عندما تضم المنظمة أنشطة عديدة ومترابطة، واستخدام وتوزيع الاختصاصيين بكفاءة...

[1] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 25.

الشكل (05): الهيكل التنظيمي المبني على أساس المختلط

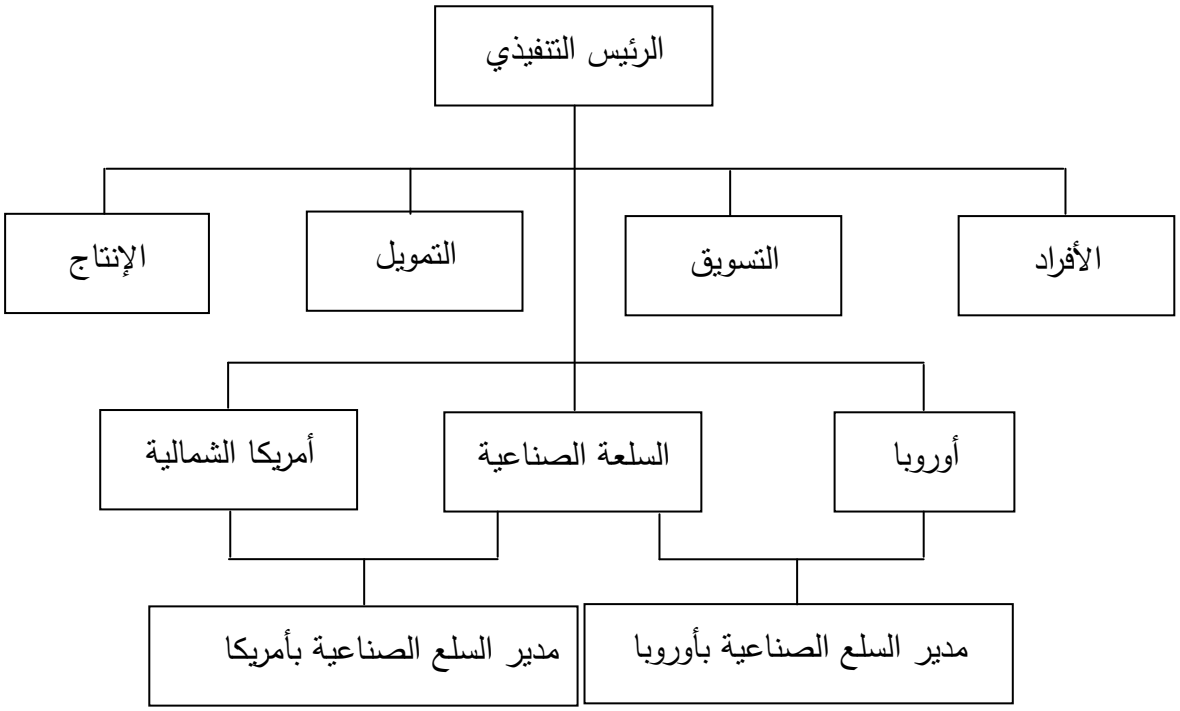

المطلب الثالث: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات

تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على عدة أساليب قانونية تكون أساليب تكوينها كما تحمل عدة مواصفات تتميز بها عن غيرها من الشركات المشابهة لها.

أولا: الاندماج الدولي للشركات

يقصد بالاندماج الدولي للشركات فناء شركة أو أكثر في شركة أخرى، أو فناء شركتين أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل إليها خصم الشركات التي فنيت. [1]

ويتضح من هذا التعريف أن الاندماج يمكن أن يتم بإحدى الطريقتين: الطريقة الأولى هي طريقة الابتلاع أو الضم، حيث تفنى شركة أو أكثر في شركة قائمة، ما معناه أن إحدى الشركات تظل قائمة

[1] عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز التريكي، أحكام تكوين الشركات متعددة الجنسيات دراسة مقارنة مجلة جامعة النصر، عدد 7، 2016، ص 21.

وتبتلع الأخرى، أما الطريقة الثانية فهي الاندماج بطريقة المزج، حيث تفني الشركات التي يتم إدماجها وتنشأ شركة جديدة تنتقل إليها ذمم الشركة الثانية. [1]

لكن بالرغم مما ذكر سابقا تعد عملية الاندماج الدولي نادرة للغاية على الصعيد العملي إذ أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات القانونية التي تعيق إتمامها بل وتكاد تكون شبه مستحيلة، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عملية الاندماج الدولي، حتى في إطار التجمعات الدولية الإقليمية، كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة، وبين أنه من الضروري الرجوع إلى قواعد التنازع في القوانين الدولية الخاصة لتحديد النظام القانوني الذي يحكم عملية الاندماج الدولي الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب صعب الحدوث. [2]

ثانيا: السيطرة على شركة قائمة

إن الإستراتيجية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات ليست فقط في أسلوب تكوين شركات وليدة جديدة، وإنما قد تلجأ هذه الشركات إلى السيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة، ولعل هذا الأسلوب قد يصبح ضروريا في بعض الأحيان لو كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع بسيطة تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمرا حيويا ولازما لتحقيق التكامل الرأسي، ومهما كانت الأسباب الاقتصادية التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى السيطرة على غيرها من الشركات القائمة بالفعل، فهي لا تستطيع إلا أن تسلك أحد الطريقتين لتحقيق هذا الغرض، فإما أن تلجأ إلى الاستيلاء عنوة أي ترغم المساهمين المسيطرين على الشركة، وذلك على النحو الذي تتم به الانقلابات السياسية للسيطرة على مقاليد الحكم، وإما أن تلجأ إلى

---

[1] زينب محمد عبد السلام، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2014، ص 82.

[2] حنان برمكي، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد محمد لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، السنة جامعية 2015/2014، ص 18.

السيطرة على الشركة بالطريق السلمي عن طريق الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرين على نقل السيطرة إليها. [1]

ثالثا: تكوين شركات وليدة على المستوى العالمي

لا يثير تكوين شركات وليدة على المستوى العالمي الدولي أي صعوبة، فتكوين شركة في هذا المجال لا يتطلب إلا توافر شرطين أساسيين:

– أن يكون للشركة الأم وفقا لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى.

– أن يكون من الممكن وفقا لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تتملك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها.

ويمكن القول أن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة أجنبية لا يختلف عن النظام القانوني للشركة الوليدة التابعة لشركة وطنية أخرى. [2]

[1] إبراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 50.

[2] أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص 126.

خلاصة:

من خلال موضوع دراستنا المتعلق بشركات متعددة الجنسيات تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي لهذه الشركة إذ قمنا بذكر العديد من التعاريف والخصائص والمضامين المتعلقة بها فهذه الشركات تتميز بالتفوق التكنولوجي وتوسع أنشطتها وكبر حجمها كما أنها تمتلك رؤوس أموال ضخمة مما جعلها تنقل أنشطتها إلى الدول الأخرى عن طريق فروعها من أجل تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح وبأقل التكاليف كما أن هذه الشركات تمثل المعبر الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر وقد اتجهت إلى البلدان النامية بغرض تعظيم الأرباح نتيجة انخفاض تكاليف اليد العاملة والمواد الأولية.

الفصل الثانـي

أهم أشكال التأثير الاقتصادي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة انتشار الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادي على المستوى الكلي

المبحث الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادي على المستوى الجزئي

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اكتسبت قدرا كبيرا من الأهمية من ظهوره، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين والباحثين إلى محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح له، وكذا إيجاد علاقة بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية التي يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم أشكال التأثير الاقتصادي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات (الاستثمار الأجنبي المباشر) وفقا لثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر محطة عبور الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادي على المستوى الكلي

المبحث الثالث: تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر الاقتصادي على المستوى الجزئي

المبحث الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة انتشار الشركات المتعددة الجنسيات

نظرا للإنتشار الكبير الذي تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى الدولي، والأهمية البالغة التي تشهدها الإستثمارات، تمثل محطة عبور للشركات متعددة الجنسيات، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال دراستنا مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

أولا: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر سوف نتطرق لأهمها في ما يلي:

1- يعرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والإستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة في إدارة المؤسسة.

2- يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيهما.[1]

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروع جديد، أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم من طرف شخص أو أكثر، طبيعي أو معنوي، يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي

---

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010- 2011، ص ص 5، 6.

يحملها المشروع المعني من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية أو غير مالية)، على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلفا أو خدمات غير ممنوعة قانونا بهدف تسويقها محليا أو دوليا. [1]

ومن جهة إدارة المشروع والملكية يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. [2]

ويعرف كذلك أنه: "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما، في مشروع مقام في اقتصاد آخر". [3]

ومن جهة أخرى يعرف على أنه: "الإستثمار في مجهودات دولة أخرى ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو الإندماجات في شركة وطنية باختصار أي موجودات الشركة الأم في دولة مضيفة، كما يعرف بأنه المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله وفق للقوانين الوطنية (الدولة المضيفة). [4]

مما سبق يمكننا القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل، يتم خارج حدود البلد الأصلي، يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع وتحقيق الأرباح.

---

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 51.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 14.

[3] أميرة حسب الله محمود، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 44.

[4] عصام دقيش، محمد بوردرودة، تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول– دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2019–2020، ص ص 8، 9.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1- الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامة التجارية، وهذا النوع من الاستثمارات ينطوي على الجوانب التالية:

أ- اتفاق طويل الأجل أحدهما وطني، والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.

ب- قيم أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك.

ج- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية تابعة للقطاع العالم أو الخاص.

د- المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفه عامة. [1]

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى شركة متعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتكون درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركة الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيفة عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها

[1] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلة، العربية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص15.

واستخدام العمالة الموجودة فيها، أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة كإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق كما هو شائع في البلد المضيف. [1]

3- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية المحولة:

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح بين 20 و50 عاما ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء محطة الكهرباء، أو المطارات، أو الطرق، ثم استغلالها لمدة متفق عليها، على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى الدولة المضيفة، فيما يعرف بعقود البناء والتشغيل والتحويل (T.O.B) وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية، والتي تستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها إليها، وفي الجانب المقابل يرى الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية، وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فتره الامتياز. [2]

4- مشروعات أو عمليات التجميع:

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، أو الحكومي، أو الاثنين معا على شكل إتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبحا منتجا نهائيا. [3]

ويتم اللجوء إلى هذا الشكل من الاستثمار بدافع كبر حجم السوق في الدولة المستثمرة فيها، أو بدافع من انخفاض تكلفه عناصر الإنتاج كأسعار المواد الخام والعمالة، أما في حالة ما يكون فيها مشروع التجميع عبارة عن إتفاقية أو عقلية، يتم بموجبه التعامل بين الطرفين دون المشاركة الفعلية والمباشرة

---

[1] علي عيشاوي، مرجع سابق، ص 57.

[2] نفس مرجع، ص 58.

[3] عطا الله بن مسعود، معدات الانتشار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2014، ص 164.

للطرف الأجنبي، سواء في إدارة المشروع، أو بحصة في رأس مال المشروع، فإن ذلك يجعل هذا النوع من المشروعات مشابه لأنماط أشكال الاستثمار الغير مباشر. [1]

5- الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعة التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة للمنطقة الحرة، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة، ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية، وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع، إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة. [2]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد العديد من المحددات التي تؤثر على تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي ملخص أهم المحددات الخاصة بالدولة المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات والدولة الأم.

أولا: محددات راجعه للدولة المضيفة: ومن بينها ما يلي: [3]

1- حجم السوق واحتمالات نموه: حيث يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق المحلي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق

---

[1] بيري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008-2008، ص ص 18، 19.

[2] بن مسعود عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3] زوينة ريال، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على اقتصاد الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 79، 81.

الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان.

2- استقرار النظام السياسي: يعتبر من المحددات الرئيسية التي يتخذها على أساسها المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار، فاستقرار النظام السياسي يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يفضل المستثمرون الأجانب النظم الديمقراطية الراسخة والمستقرة، أي يضمنون الحصول على الأرباح، وتتقلص لديهم مخاطر الخسارة الواردة في حالة انعدام الاستقرار السياسي.

3- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جانبا للاستثمار، فلا بد من توافر عدة مقومات أهمها:

أ- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعرض مع التشريعات الأخرى، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

ب- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلا عن وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

ج- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

4- توفر بنية أساسية مناسبة: حيث البنية الأساسية المناسبة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة، وكذلك العالم الخارجي.

5- مخاطر البلد المضيف: يقصد بمخاطر البلد المضيف بالنسبة للمستثمر الأجنبي احتمال التعرض بخسارة أو إصابة تؤثر سلبا على أعماله، وقد تكون هذه المخاطر سياسية، مثل نشوء حرب أو نشوء

مظاهرات أو اضطرابات مستمرة في البلد المضيف، وقد تكون هذه المخاطر اقتصادية كتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيفة، أو الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج، حيث يصبح عنصر الخطر من أهم العناصر التي يبني على أساسها المستثمر الأجنبي في الاستثمار في بلد ما.

6- الحوافز المقدمة في الدول المضيفة: ومن أهم صور هذه الحوافز نجد:

أ- **الإعانات المالية:** تقدمها الدولة للمستثمر الأجنبي، وتهدف من خلال هذه الإعانات تشجيعه على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها، مما يعني زيادة الإنتاج، أو لتشجيعه على الإنتاج لغرض التصدير، أو لتوفير مصادر التمويل الذاتي لها.

ب- الحوافز الضريبية: ويقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي ودفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يمنح هذه الحوافز، وتأخذ هذه الحوافز عدة أشكال وصور، أهمها الإعفاء الضريبي، أو الإجازة الضريبية، والتي يقصد بها منح المشروعات الاستثمارية إعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية، وكذلك من أهم الحوافز الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية والتي يقصد بها كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك في التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنيه أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة.

ثانيا: محددات راجعة للدولة الأم

ويمكن تلخيصها في ثلاث نقاط كما يلي: [1]

1- حجم الشركة الكبير الذي يعطيها دائما دافعا أكبر للاستثمار.

2- الوضع الاقتصادي بالدولة الأم، ويعني ذلك مدى جاذبية الاستثمارات في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة.

[1] زوينة ريال، مرجع سبق ذكره، ص 27.

3- التكنولوجيا حيث تلعب دورها في تمركز الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجية العالية تزيد من قدرة الشركات القائمة من الاستثمار والتوسع.

ثالثا: محددات راجعة للمستثمر الأجنبي

تتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشرة والراجع للمستثمر الأجنبي فيما يلي: [1]

1- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر.

2- معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فرض أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج، إلا إذا توقع عائدا من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار.

3- تكاليف الإنتاج: حيث أن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للاستثمار في الدولة المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها.

4- القدرات التسويقية والتكنولوجيا: إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات التسويقية عالية، يمكنها من معرفه نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي، وخاصة الشركات المتعددات الجنسيات تكنولوجيا متطورة يمكنها من غزو الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة.

---

[1] جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة موبيليس وجيزي وأوريدو، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص ص 13، 14.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات

تعددت الآراء التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات ويمكن تلخيص هذه الآراء كما يلي: [1]

1- الشركات متعددة الجنسيات هي تجسيد للاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى أصحاب هذا الرأي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشركات المتعددة الجنسيات والعكس صحيح ومع ذلك يرى (Dunningd,h) أن الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر لا يتطابقان كليا، على الرغم من أنه غالبا يتم تعريف إحداهما بالآخر، ويضيف أن هذا الرأي ليس سليما بسبب:

أ- أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتم بواسطة وكلاء اقتصاديين، وليس من الضروري أن يتم بواسطة شركة، وإن كانت هذه الاستثمارات التي تتم بواسطة هؤلاء الوكلاء مازالت قليلة، ولكنه يظل فرضا قائما.

ب- قد يتم الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة أي شركة بغض النظر عن كونها تعمل في الأنشطة الخارجية أو تعمل أساسا في الأنشطة المحلية.

ج- أن الشركة متعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار المباشر في شركة أخرى في دولة ما، فإنها تسيطر على حجم موارد أكبر من رأس المال الذي تملكه في هذه الشركة داخل هذه الدول المضيفة أي أن دورها الاقتصادي لا يرتبط بحجم رأس المال، بل إنه يتحدد إلى حد كبير بحجم الموارد التي تسيطر عليها فعلا.

---

[1] عنترة برباش، أثر خطر البلد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي، حالة الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة مقدمة لدرجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص ص 49، 50.

2- الشركات متعددة الجنسيات هي أداة الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية:

يرى أصحاب هذا الرأي أن المؤسسين لهم هدف واحد بعد إنشاء الشركة، وهو العمل في الدول الأجنبية، وهذا الرأي مردود لأصحابه لعدة أسباب منها:

أ- انفصال الملكية عن الإدارة، أي أن المسيرين هم الذين يحددون أيهم أفضل للشركة في الخارج أو الداخل.

ب- رأس المال هو أحد عوامل الإنتاج، وبالتالي هي الأقرب إلى المنطق، أن يكون رأس المال هو الأداء وليس الشركة التي تستخدمها هي الأداء، ويمكن القول أن الشركة هي الإطار التنظيمي والصيغة القانونية التي سوف تستخدم رأس المال سواء للاستثمار داخليا أو الاثنين معا.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة ميلاد للشركات متعددة الجنسيات:

يرى (Kolde Endle) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أداة ميلاد، ونمو الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن جوهر الشركات متعددة الجنسيات هو الإنتاج والتوزيع والأنشطة الأخرى التي تولد النواتج والأرباح.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة لشركات متعددة الجنسيات:

يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا أداة تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق أهدافها وليست هي الوحيدة وإنما هو الأداة الأكثر انتشارا على المستوى الدولي.

5- العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار المباشر علاقة دائرية:

حيث تكون الشركة الوطنية بالاستثمار مباشر في العديد من الدول وبالتالي تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات في عملياتها فكلما زاد عدد الدول التي يستثمر فيها زادت درجة جنسيتها في النشاط التي تؤديه.

6- الاستثمار الأجنبي يضم الشركات متعددة الجنسيات:

أصحاب هذا الرأي ينصحون بأنه من الأجدر دراسة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يتضمن كل الشركات التي تستثمر في الخارج، بغض النظر عن كونها عملاقة أم لا وبغض النظر عن مجال النشاط الذي تعمل فيه، وعن عدد الدول الذي تعمل فيها.

ومما سبق نستنتج أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات وأن دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر دوما مقرونا بالشركات متعددة الجنسيات والعكس صحيح.

المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادي على المستوى الكلي

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النقد الدولي وميزان المدفوعات

أولا: التأثير على النقد الدولي[1]

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة، يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج، مقارنه بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عدد من الأسباب أهمها: كبر حجم الأرباح المحولة للخارج واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم، وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، صغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري، فضلا عن ذلك ما تمارسه من تصرفات من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التحويل ومستلزمات الإنتاج المستوردة ... الخ.

أما رواد المدرسة الحديثة يعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وبين حجم المدخرات أو الأموال

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 440.

المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمهم من بداية ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار بالإضافة إلى هذا فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية، وكذلك الدول الأم) المتقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

ومع الأخذ في الاعتبار وجهتي النظر السابقتين تجدر الإشارة هنا إلى أن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل الآتية:

1- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.

2- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.

3- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.

4- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج.

5- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.

6- حجم المشروع الاستثماري كبير أم صغير.

7- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثمار Investment From وطبيعته. [1]

ثانيا: التأثير على ميزان المدفوعات

يكون تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات ثنائية لكل من البلد المصدر لرؤوس الأموال والبلد المتلقي لها، وميزان المدفوعات لكل دولة بين مجموع ما يستلمه من ومجموع ما ينفقه في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت الذي تحصل فيه الاستثمارات الأجنبية يزداد الإنفاق بالنسبة للبلد المصدر (المستثمر) وهذا يسبب له عجز في ميزان المدفوعات، إذ زاد مجموع ما ينفقه على مجموع ما

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 440، 441.

يستلمه، وقد كان للاستثمارات الأجنبية دور مهم في العجز الكبير في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة أثناء الستينيات، الأمر الذي دفعها إلى وضع قيود على الاستثمارات الأمريكية في الخارج منذ عام 1965 إلى عام 1974. [1]

ويتمثل الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ورأس المال المادي في الدولة المضيفة، وينعكس ذلك بالإجابة على ميزان المدفوعات (حساب رأس المال) للدولة المضيفة، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي، إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث يساهم في سد جزء من حاجه السوق الوطنية. [2]

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النمو الاقتصادي والتضخم

أولا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي[3]

يوجد مجموعة كبيرة من الأدلة التي تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، مثل دراسات (1999) (1998) Borsenteinet al، حيث ركزت أهم الدراسات على نظرية النمو الداخلي، والتي بينت وجود علاقة الترابط بين المتغيرين من خلال الآثار الجانبية التي يتركها الاستثمار على الإنتاجية، ويتم ذلك عن طريق زيادة الإنتاجية بعامل التقليد أو المحاكاة، وغيرها من

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 82.

[2] الزين منصوري، تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 393.

[3] صليحة مفتاح، مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص ص 46، 48 بتصرف.

الطرق، كما بينت دراسة Richadson (1997) أنه كان للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال مساهمته في زيادة صادرات هذه الدول، حيث تتراوح معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول بين 7 إلى 8 سنويا، يتطلب تحقيق المزايا سالفة الذكر توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة.

ثانيا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم

يتسبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في إحداث موجات تضخمية خاصة في ظل ما تتسم به الدولة النامية من خصائص تساعد على هذه الظاهرة أهمها ارتفاع النمو السكاني، ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، جمود الجهاز المالي، ويظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ارتفاع معدل التضخم بالدول النامية على النحو التالي:

1- زيادة الاستثمارات في هذه الدول يقابلها ارتفاع في مستويات الدخول، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي الطلب وإن لم يزداد عرض المنتجات بنسبة متساوية على الأقل فإن أسعار هذه المنتجات ستتجه نحو الارتفاع.

2- تزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجها إلى المشاريع ذات إنتاج غير مباشر مثل الطرق شبكات السكك الحديدية ... أي مشروعات تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية للمشاريع المنتجة، حيث يخلق الإنفاق الاستثماري على هذه المشاريع دخول نقدية تولد طلبا فعالا في الحال، في المقابل إن الناتج من هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك، ومن ثم فإنه خلال هذه الفترة يصاحب عملية التوسع في الاستثمار اختلال في التوازن بين قوى العرض والطلب، فينعكس أثره مباشرة في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار ...

3- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظرا لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان.

4- إن تنفيذ المشروعات الأجنبية عاده ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي، كما يعمل على توفير البنية الأساسية، طرق وسائل النقل مما يؤدي إلى زيادة الدخول والإنفاق وبالتالي الأسعار ترتفع، كما قد يكون تمويل هذه المشاريع عن طريق التمويل التضخمي، وبذلك تزداد كمية النقود المتداولة، وتميل الأسعار نحو الارتفاع، مما يزيد من حدة الضغط التضخمي.

المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العمالة والاستهلاك والدخل

أولا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تتنافس الدول المضيفة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال هذه، ولا من أجل الدفع للتنمية المحلية فقط وإنما من أجل توفير مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية، وهو ما يعني ضمنيا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، كذلك لتدريب وتأهيل الإطارات المحلية، والرفع من قدراتها التسييرية، وهي التقنيات والمؤهلات التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك ليكون انخفاض معدلات البطالة، فأغلب المشاريع التي تقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة، مما يعني توظيف العمالة المحلية، وعليه إن التوظيف أو التأهيل يأخذ شكلين:

الشكل الأول: في هذه الحالة يكون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف هدفه إقامة وحدات إنتاجية كاملة، هنا يساهم مساهمة مباشرة في القضاء على البطالة، التوظيف يكون بأعداد كبيرة ونمط الأثر القضاء على البطالة، نتيجته كتلة ضخمة متمثلة في أجور هؤلاء العمال التي ستضخ في دورة النشاط الاقتصادي إضافة إلى الكتل نقدية أخرى ستضخها هذه الشركات لخزينة البلد المضيف على شكل اشتراكات ضمان اجتماعي.

الشكل الثاني: هو شكل آخر تتبناه الشركات الأجنبية يتمثل في الدخول للبلد المضيف، وذلك بالاستحواذ على وحدات إنتاجية مقامة وطنيا، وتكون إما عاجزة أو مخصصة تكون هذه الشركات بشرائها أو المساهمة فيها في هذه الحالة فإنه إما يتم المحافظة على نفس العمالة، ويتم فقط تأهيلها أو يتم بالإضافة

إلى التأهيل والتكوين والزيادة من عدد العمالة، أي القيام بتوظيفات جديدة، وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة. [1]

ثانيا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستهلاك والدخل

حيث يترتب على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة بسبب توزيع الدخول، حيث يتمتع العاملون في شركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية، ما يخلف ويزيد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمع، كما يترتب تشويه أنماط الاستهلاك لدى الأفراد في الدولة المضيفة، فالشركات الأجنبية غالبا ما تنتج سالفة عاليه الجودة وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط استهلاكية تبدل مدخراتهم والمدخرات القومية بصفة عامة. [2]

المبحث الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادي على المستوى الجزئي

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التكنولوجيا

إن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات العلمية فحسب، بل تشمل على المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وأن تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية، وصارت بذلك تكنولوجيا أهم عناصر الإنتاج، ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح بين (70%-75%)، حيث تكون الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات ذات المستوى التكنولوجي بشروط ميسرة، مما يتيح للشركات المحلية فرصة

---

[1] كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص ص 92، 93.

[2] مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49، 50.

إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وحتى إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي أو تغيرات اتجاهاته فإن نقل التكنولوجيا وأثرها على الاقتصاديات المضيفة سيستمر. [1]

إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات بنقل مستوى عالي من التكنولوجيا، أي أكبر المشروعات التي تتميز بكثافة رأس المال فإن هذا سوف يؤدي إلى قلة فرص العمل الجديدة ارتفاع نسبة البطالة، وخاصة العمال غير المهرة. صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة، مما يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية.

قد تظهر شركات الوطنية إلى تقليد الشركات المتعددة الجنسية (أي تقوم بإدخال مستوى عالي من التكنولوجيا)، حتى تضمن البقاء في السوق، تحصل الشركات من مقابل استخدام الفنون الإنتاجية أو الخبرة الفنية أو استثمار استئجار لمعدات معقدة بواسطة الوحدة الموجودة في الاقتصاد المتخلق على الأرباح، إذ قامت الشركات المتعددة الجنسية بنقل مستوى منخفض من التكنولوجيا فإن هذا يتفاعل مع أهداف الدول النامية بشأن تقليل نسبة البطالة، وبالرغم من أن تحقيق هذا الهدف يمثل ضرورة ملحة إلا أن النتيجة الطبيعية لنقل أو استيراد مستويات منخفضة من التكنولوجيا سيؤدي إلى توسع الفجوة التخلف التكنولوجي بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ومن وجهة أخرى فإن محاولة الدول النامية لإحراز درجة عالية من التقدم التكنولوجي كهدف سيكون على حساب درجة تحقيقها لهدف آخر هو التقليل من نسبة البطالة، ومن تم تحقيق العدالة في توزيع الدخول وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. [2]

---

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 79.

[2] نفس المرجع، ص ص 34- 35.

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإدارة والتنمية الإدارية

لا شك أن الإدارة كأحد عوامل الإنتاج (أو كعنصر من عناصر التكنولوجي) تلعب دورا رئيسيا في تحديد إنتاجية كل من منظمات الأعمال، والاقتصاد القومي، هذا بالإضافة إلى تحديد مركزهما التنافسي سواء على المستوى القومي أو الدولي.

وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة فقد تضافرت مشكلة نقص الكوادر الإدارية مع غيرها من مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج من حيث الكم والجودة في تخلف هذه الدول عن ركب التقدم، وبالتالي يمكن القول بأنه ليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والكسور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة.

وفي هذا الصدد يمكن تحديد إسهامات الشركات المتعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.

- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثه ومتطورة.

- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.

- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة. [1]

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 460، 461.

– إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات. [1]

المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على البحث والتطوير

إن وجود الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة منافع كثيرة في مجال البحث والتطوير، الذي يعد من أهم متطلبات تحقيق النمو والزيادة والارتقاء بالمنتجات المحلية لمستوى المنتجات الأجنبية من حيث الجودة والنوعية والكمية، ومن بين هذه المنافع والايجابيات، أن وجود الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى توسيع الممتلكات الوطنية، وخلق طبقات جديدة من المسيرين في المستقبل من أجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة، وإضافة إلى أنها تساعد على تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية، حيث تعاني معظم البلدان النامية على ضعف قدرتها التكنولوجية التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة، وتظهر الفجوة التكنولوجية، وفجوة البحث والتطوير بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال المقارنة بين أعداد العلماء، والمهندسين الذين يعملون في مجال البحث والتطوير، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يوجد من بين كل مليون شخص 4663 عالم ومهندس في مجال البحث والتطوير، في حين لا يوجد سوى 629 عالما ومهندسا في مجال البحث والتطوير من كل مليون شخص في البرازيل. [2]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 461.

[2] مليكة فرحي، تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2009//2010، ص ص 104، 105.

خلاصة:

من خلال القيام بدراسة هذا الفصل توضح لنا مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ومحدداته، وكذا علاقته بنشاط الشركات متعددة الجنسيات والتأثير الاقتصادي الواسع على المستوى الكلي بدراستنا التأثير على النقد الأجنبي، وميزان المدفوعات وعلى النمو الاقتصادي والتضخم بالإضافة إلى تأثيرها على العمالة والاستهلاك والدخل، وكذا التأثير الاقتصادي على المستوى الجزئي بدراستنا التأثير على التكنولوجيا والبحث والتطوير، وكذا التأثير على الإدارة والتنمية الإدارية.

الفصل الثالث

دراسة حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020

المبحث الأول: الإطار القانوني لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري

المبحث الثاني: واقع وأثير الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

المبحث الثالث: المعيقات الكابحة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

تمهيد:

شهد جذب الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات تطورا كبيرا نظرا للدور الشائع والظاهر والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل وإدخال التقنية المتقدمة من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، ومن أجل الظفر بهذه المزايا تحاول العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المناخ الملائم لذلك، وللإلمام بجوانب هذا الموضوع سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم التشريعات التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز والتسهيلات المقدمة له من قبل هذه الأخيرة، المستهدفة من وراء ذلك الإستفادة من المزايا العديدة.

كذلك بدراسته اعتمادا على المعطيات والإحصائيات تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وأهم آثاره الاقتصادية والمعيقات الكابحة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر، خلال الفترة 2010-2020 من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار القانوني لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري

المبحث الثاني: واقع وتأثير الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

المبحث الثالث: المعيقات الكابحة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

المبحث الأول: الإطار القانوني لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري

الجزائر وعلى غرار الدول النامية الأخرى أصبحت مجبره على مسايره التطورات الحاصلة على مستوى نشاط الاستثمارات الأجنبية وحتى لا تبقى في معزل عن الاقتصاد الدولي قامت بسن قوانين وتشريعات وإنشاء مؤسسات تهتم بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في فترة الانفتاح على السوق

لقد مرت الشركات متعددة الجنسيات بتطورات وتغيرات على مستوى التشريعات والقوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب أمامهم وعلى هذا الأساس سوف نستعرض المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في ظل التحول إلى اقتصاد السوق.

أولا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض

قام هذا القانون بإلغاء التمييز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي ليحل محله التمييز بين المقيم والغير مقيم، وهذا ما نصت عليه المادة 181 والمادة 182 من قانون 10 90، كما يقوم هذا القانون بإعطاء الحق للمستثمرين بفتح مكاتب لتمثيل بنوك أجنبية في الجزائر بترخيص من بنك الجزائر وهذا ما نصت عليه المادة 130، بحيث يتم السماح لفروع البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية الحصول على ترخيص يخضع لنفس الشروط المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية[1]، وقد أعطى هذا القانون ضمانات كثيرة للمستثمرين أهمها:[2]

- ضمان حرية تحويل رأس المال.

---

[1] قانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18 أبريل 1990.

[2] خالد اعميري، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر مذكره مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014، ص 35.

- تبسيط عملية قبول الاستثمار بتكريس رأي المطابقة.

- تكريس ضمانات الاتفاقية.

ثانيا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المرسوم التشريعي 12/93.

يعتبر كانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية حيث كان هذا القانون بإلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 13/82 و13/86 واستبعاد كل المعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة[1]، وتظهر مكان الشركات متعددة الجنسيات من خلال هذا المرسوم في مجموعة ضمانات وامتيازات إجمالها فيما يلي: [2]

- المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.

- ضمان تحويل الأرباح ورأس المال.

- تعويضات عادلة ومصنفة للمستثمر الأجنبي.

- إمكانية التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي.

- امتيازات اتفاقية

- تكريس إمكانية اللجوء للتحكيم التجاري الدولي.

---

[1] فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص 78.

[2] المرسوم التشريعي 12/93 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية، عدد 64، مؤرخة في أكتوبر 1993.

ثالثا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في الأمر 03/01

يعد الأمر 03/01 أحدث نص تشريعي ينظم الإطار القانوني العام الذي يحكم الاستثمارات في الجزائر والمادة 30 من الأمر المذكور تنص على إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر، ولا سيما تلك الواردة في المرسومة التشريعي 12/93، ورغم اعتبار الأمر 03/01 نصا حديثا إلا أنه لا يختلف إلا نادرا مع النص السابق، وهو المرسوم التشريعي 12/93، ويمتاز هذا النص الجديد بتثبيت المكانة القانونية للاستثمارات الأجنبية وتعميق الضمانات والامتيازات الممنوحة بها من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق مناصب عمل، رفع الإنتاج والاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية الوطنية[1].

ويمكن إجمال الضمانات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها الأمر 03/01 بما فيهم الشركات متعددة الجنسيات في:[2]

- ضمان مكانة إمكانية اللجوء المستثمر إلى التحكيم.
- ضمان حرية المستثمر في الاستثمار.
- العدالة في المعاملة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.
- تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين.
- منح امتيازات جبائية وضريبية للمستثمرين.
- ضمان منح المستثمرين الحرية في تحويل رأس المال والأرباح.

---

[1] زوينة ريـال، مرجع سبق ذكره، ص 291.

[2] الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، سنة 2001.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لتواجد الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

أنشئت الجزائر مجموعة من الأجهزة الإدارية مزدوجة الوظيفة، وذلك من أجل تطوير السياسات الاستثمارية في المجال الاقتصادي، حيث قامت بتقديم مجموعة من التسهيلات الإدارية للمستثمرين الأجانب في الجزائر.

أولا: الأجهزة المتخصصة

ينقسم دور الأجهزة المتخصصة، والتي تلعب دور تشجيع وتطوير سياسات الاستثمارية في المجال الاقتصادي إلى ثلاث أقسام.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من أمر 03/01 خلفا لوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها[1]، وقد عرفت هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويمارس وزير المساهمة تنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة[2].

2- المجلس الوطني للاستثمار: تطرق المشرع الجزائري إلى هذا الجهاز الذي صدر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06/185، المؤرخ في 31 ماي 2006، والملغى بموجب المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 355/06.[3]

وتتمثل مهام هذا المجلس بما يلي:

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 319/94 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994، يتضمن صلاحيات وتنظيم سير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية، عدد 67، مؤرخة في أكتوبر 1994.

[2] زوينة ريـال، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 355/06، مؤرخ في 9 أكتوبر 2006.

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.

- دراسة الاقتراحات المتعلقة بمنح مزايا جديدة، وكذلك تعديل المزايا الموجودة.

- المصادقة على مشاريع اتفاقات الاستثمار.

- تحديد المناطق المعينة بالتنمية.

- ضبط النفقات التي يمكنك اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمارات.[1]

3- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار: استحدثت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي 073 مؤرخ في 18 جمادى الأولى سنة 1428، الموافق لـ 04 يونيو 2007، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة. [2]

وقد حددت مهامها في مضمون المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 100/08 المؤرخ في 25 مارس من سنه 2008، المحدد لصلاحيات وزير الصناعة وترقية الاستثمار التي نصت على: "يقترح وزير الصناعة وترقية الاستثمارات في إطار السياسة العامة للحكومة، وفي حدود صلاحياته عناصر السياسة الوطنية في مجال الإستراتيجية الصناعية وسياساتها وتسيير مساهمات الدولة وفتح رأسمال وخوصصة المؤسسات العمومية وترقية الاستثمار". [3]

ثانيا: الأجهزة العامة

تنقسم إلى عدة مجالات نذكر منها:

---

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 355/06، المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 64، 2006.

[2] المرسوم 073 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 33، الصدر بتاريخ 7 يوليو 2007، ص 2.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادر بتاريخ 30 مارس سنة 2008.

1- في المجال المالي:

- مجلس النقد والقرض:

يشكل مجلس النقد والقرض جهاز الدولة لتسيير سياسة القرض فقانون النقد 11/03 قد فوض له مجموعة من الصلاحيات تجعل منه سلطة حقيقية في مجال القرض وتأتي صلاحيات مجلس النقد والقرض في صورتين منها ما يأتي في إطار أنظمة حيث خولت المادة 62 من الأمر 11/03 المذكورة أعلاه للمجلس صلاحية إصدار انضمام مصرفية في مجالات جد مهمة منها:

- أسس وشروط عملية البنك المركزي.
- إصدار النقد.
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها.
- تحديد أهداف النقد.
- تحديد ووضع قواعد الرقابة في سوق النقد.
- تحديد شروط البنوك والمؤسسات المالية وشروط إقامة شبكات فروعها.
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك.
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية. [1]

[1] الأمر 11/03 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية، عدد 52، الصادر في أوت 2003.

- **اللجنة المصرفية:** لقد أسس قانون النقد والقرض 10/90 مؤسسة اللجنة المصرفية وذلك من خلال نص المادة 143 منه، والتي حلت محلها المادة 108 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض هذه اللجنة مكلفة بمراقبة السهر على احترام قواعد حسن سير المهنة ومعاقبة المخالفات المثبتة.

وتمارس اللجنة رقابتها على القروض الممنوحة للمستثمرين سواء كانت رقابة نوعية أو كمية، كما تراقب اللجنة تسيير المؤسسات والبنوك، وهي رقابة التسيير وتمارس أيضا الرقابة على الصرف، كما أن هناك الرقابة على إعادة التمويل. [1]

2- في مجال المحروقات:

تجلت آليات الرقابة من خلال استحداث سلطتين هما:

- **سلطة ضبط المحروقات:**

تساهم سلطة ضبط المحروقات في إطار اختصاصها التنظيمي في إعادة وتحسين النصوص التنظيمية في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة، وتساهم في إعداد وتحسين التنظيم التقني المتعلق بالمقاييس والمعايير، كما تساهم في إعداد التنظيم التقني المطبق على النشاطات التي يحكمها قانون المحروقات وتعمل على المساهمة الفعالة في إعداد وتحسين النصوص التنظيمية المتعلقة بصناعة المحروقات. [2]

- **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات:**

منح قانون المحروقات الجديد للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات سلطات واسعة جدا، فهي التي تمنح رخصة التنقيب كما أوجب نص المادة 22 من قانون المحروقات على كل متحصل على

---

[1] الرقابة النوعية غرضها توجيه القروض إلى قطاع من قطاعات النشاط المعنية، أما الرقابة الكمية فهي مراقبة مبلغ ومقدار القروض الممنوحة، ومدى توافقها مع المشروع الاستثماري.

[2] مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، السنة 2020، ص 347.

رخصة تنقيب وضع تحت تصرف الوكالة كل المعطيات والنتائج الناجمة عن أشغال التنقيب، كما أنه لا يتم انجاز نشاطات البحث والاستغلال إلا عن طريق سند منجمي لا يسلم إلا من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات. [1]

ومن بين المهام التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نذكر ما يلي:

- تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

- تساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.

- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001.

- تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.

- تجمع كل الوثائق الإدارية التي تسمح لأواسط العمل بالتصرف الأحسن على فرص الاستثمار.

- تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات.

- تقوم الوكالة بتقديم كل تقرير واقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار إلى كل من المجلس الوطني للاستثمار وإلى السلطة الوصية.

---

[1] تنص المادة 118 من قانون 07/05 على كل شخص قبل القيام بنشاط موضوع هذا القانون أن يعدو ويعرض على موافقة سلطة ضبط المحروقات دراسة التأثير البيئي ومخطط تسيير البيئي.

المبحث الثاني: واقع وأثر الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

بعد أن تطرقنا إلى الإطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات سوف نتناول في هذا المبحث واقع وأثر الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر من خلال التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم مصادرها من مختلف الدول، وكذا الشركات المستثمرة في الجزائر، إضافة إلى التوزيع القطاعي لهذه التدفقات والآثار الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المسجلة وأهم مصادرها من مختلف الدول

نقوم في هذا المطلب بدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة خلال الفترة 2020/2010، وأهم مصادرها من مختلف الدول.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة المسجلة

يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

الوحدة مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التدفقات	2301	2581	1499	1691	1488	-587,3	1635	1232,3	1466,1	1381,9	1126,71

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تاريخ الاطلاع 2023/02/22 على الساعة 12:20

يظهر من الجدول أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب، حيث لم تتعدّى 2581 مليون دولار كأعلى مستوى بلغته خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2020، وذلك سنة 2011 مع وجود تذبذب في بعض السنوات وتسجيل تدفقات سالبة سنة 2015 قدرت ب 587,3 مليون دولار لتعود في التحسن سنة 2016، وذلك بسبب التحسن الذي شهده

الإنتاج النفطي بعد التراجع الكبير الذي شهده سنتي 2014 و 2015 والذي أدّى إلى تهرب المستثمرين الأجانب من الاستثمار في مجال المحروقات.

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019):

يمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار
هونغ كونغ	01	01	6000
الصين	07	12	3827
سنغافورة	01	03	2266
فرنسا	15	16	1553
مصر	03	03	714
تركيا	02	02	666
قطر	01	01	517
إسبانيا	07	07	400
سويسرا	05	06	385
اليابان	02	03	1576
أخرى	108	134	1576
المجموع	152	188	21056

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية، الكويت، 2020، ص ص 18، 32.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 هي هونج كونغ بتكلفة قدرت 6000 مليون دولار تليها الصين بتكلفة قدرها 3827 مليون دولار ثم

سنغافورة باستثمارات قدرت قيمتها بـ 3151 مليون دولار ثم تليها فرنسا ومصر وتركيا وقطر وإسبانيا وسويسرا واليابان على الترتيب.

أما فيما يخص عدد المشاريع الواردة من هذه الدول فقد احتلت فرنسا الصدارة بـ 16 مشروع استثماري من مجموع استثمارات 15 شركة فرنسية مستثمرة في الجزائر تليها الصين بـ 12 مشروع من أصل 7 شركات ثم تليها كل من إسبانيا وسويسرا بـ 7 و 6 مشروعا على الترتيب ثم تأتي بعدها كل من سنغافورة ومصر واليابان بـ 3 مشروعات استثمارية لكل دولة ، وأخيرا تركيا بمشروعية وهونغ كونغ وقطر بمشروع واحد لكل دولة.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الشركات المستثمرة

أولا: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية%
البناء	142	82593	3,28
الصناعة	558	2050277	81,37
الزراعة	13	5768	0,23
الصحة	6	13572	0,54
النقل	26	18966	0,75
الخدمات	136	130980	5,20
السياحة	19	128234	5,09

المجموع	901	2519831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/02 على الساعة 19:24.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة بالجزائر بلغ 901 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 2519831 مليون دينار جزائري، حيث احتل كل من قطاع الصناعة والبناء والخدمات الصادرة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من ناحية عدد المشاريع أو المبالغ المالية المقررة.

حيث استحوذ قطاع الصناعة على 81,37 % من مجموع قيمة الاستثمارات غالبيتها تركزت في قطاع المحروقات الذي يعتبر من القطاعات الحيوية في الجزائر باعتبارها في البلدان الغنية من الثروات النفطية التي تعود على البلد بعوائد مالية كبيرة مع مخاطرة منخفضة، ثم يأتي كل من قطاع الخدمات وقطاع البناء بنسب 5,20% و 3,28 % من مجموع قيمة الاستثمارات.

ثانيا: أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر

الجدول الموالي يبرز أهم خمسة شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر، من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد المشروعات خلال الفترة (2020/2015):

الجدول رقم (05): أهم خمس شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

الشركات المشتثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
Citic group	6000	1
China state construction engineering gorpration (cscec)	3300	1
Indorama	3151	3
Total	1929	2

Egyptian genral peroleum	1404	1
المجموع	15784	8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 32.

من خلال الجدول يتضح أن شركة Citic group احتلت الصدارة بـ 6000 مليون دولار، تليها في المرتبة الثانية الشركة الصينية China state construction engineering gorpration (cscec) بتكلفة قدرها 3300 مليون دولار، والمختصة في الإنشاء والتعمير، ثم ثالثا الشركة السنغافورية Indorama بتكلفة قيمتها 3151 مليون دولار، ثم تأتي رابعا الشركة الفرنسية Total بقيمة بلغت 1929 مليون دولار، ثم خامسا تأتي الشركة المصرية Egyptian genral peroleum بتكلفة 1904 مليون دولار.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الانتاج، التشغيل، التصدير، الإستيراد، التكوين، التكنولوجيا ...)

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية من جوانب مختلفة قد تكون إيجابية أو سلبية والجزائر إحدى هذه الدول التي تولي أهمية بالغة في جلب هذه الاستثمارات.

أولا: تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التشغيل

تعتبر ظاهرة البطالة أكبر المشاكل التي تواجهها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومحاولتها التقليل من تنام هذه الظاهرة، خاصة النمو الكبير الذي تشهده هذه البلدان ومن أجل بلوغ هذا الهدف فتحت هذه الدول باب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، والجزائر تعتبر واحدة من الدول النامية التي عانت وما زالت تعاني من مشكلة البطالة منذ بداية الثمانينات. والجدول الموالي يبين معدل البطالة في الجزائر:

الجدول رقم (06): معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	9.96	9.97	11	9.83	10.6	11.76
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل البطالة%	10.5	11.7	11.6	11.4	13	-

المصدر:http://www.bank-ofAlgeria.dz ، تاريخ الاطلاع: 2023/03/11، الساعة 13:55

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة في تذبذب مستمر ويرجع ذلك إلى الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر خاصة بعد تراجع أسعار النفط ووضع بعض سياسات التقشف من طرف الحكومة الجزائرية، كما يلاحظ أيضا أن معدل البطالة قد ارتفع كثيرا خلال سنة 2020 إلى 13%، وهذا يعود إلى غلق مئات الشركات في مختلف القطاعات وتسريح عدد كبير من العمال التي تدخل ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، ونلاحظ أيضا تراجع طفيف في معدل البطالة سنة 2013 إلى 9.83% بسبب تفعيل الحكومة إلى الكثير من البرامج الموجهة للشباب مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ONSEJ.

أما فيما يخص الاستمارات الأجنبية المباشرة على التشغيل في الجزائر ويظهر ذلك من خلال خلق مناصب شغل جديدة نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): توزيع مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الاستثمار المحلي	62334	%98.58	11780833	%82.38	1098011	%89.15
الاستثمار الأجنبي	901	%1.42	2519831	%17.62	133583	%10.85
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الإطلاع 2023/04/21 على الساعة 18:24.

نلاحظ من الجدول أن عدد المشاريع المقدمة من طرف الإستثمار الأجنبي ضئيلة جدا مقارنة بمشاريع الإستثمار المحلي، حيث قدرت نسبة مشاريع الاستثمار المحلي أزيد من 98% في حين قدرت مشاريع الاستثمار الأجنبي حوالي 1.42%.

بالإضافة إلى وجود فرق شاسع بالنسبة لمناصب الشغل حيث قدر عدد مناصب الشغل بالنسبة للاستثمار 1098011 منصب في حين يلاحظ أن عدد المناصب المقدمة من طرف الاستثمار الأجنبي 133581 منصب شغل، وهذا العدد من مناصب الشغل يعتبر عدد قليل جدا لا يتعدى 11% من عدد المناصب الإجمالية المقدرة بـ 1231594 منصب.

جدول رقم (08): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية في الجزائر سنة 2018.

القطاع	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
الصناعة	466382	40.96
البناء	246138	21.62
النقل	162976	14.31
الخدمات	116476	10.23
أخرى	146440	12.88
المجموع	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تاريخ الإطلاع 2023/04/25 على الساعة 13:31.

نلاحظ من خلال الجدول أأن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر عدد من مناصب الشغل حيث قدر بـ 466382 منصب بنسبة 40.96% ويليها في المركز الثاني قطاع البناء 246138 منصب بنسبة 21.62% يليها قطاع الخدمات بإجمالي 116476 منصب وتسجيل نسبة 10.23%، أما باقي القطاعات كالزراعة والسياحة والاتصالات والتجارة والصحة وهو فساهمت بـ 146440 منصب أي ما نسبته 12.88%.

ويمكن القول أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق مناصب شغل جديدة، ولهذا وجب على الدولة تسريع مسار الإصلاحات وتنظيم نشاطات العديد من المؤسسات فيها.

ثانيا: تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري

يمكن إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري من خلال الفرق بين صادرات وواردات من السلع، فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من كلمة الواردات يحدث فائض في الميزان التجاري والعكس صحيح، والجدول التالي يوضح أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري.

الجدول رقم (09): تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2013-2020)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان التجاري	9.88	0.46	18.08-	20.13-	14.41-	7.46-	9.32-	13.62-
الصادرات	64.87	60.13	34.57	29.31	34.57	41.11	35.31	21.93
المحروقات	63.82	58.46	33.08	27.92	33.20	38.90	33.24	20.02
نسبة المحروقات من الصادرات	%98.38	%97.22	%95.69	%95.26	%96.04	%94.62	%94.14	%91.29
صادرات أخرى	1.05	1.67	1.49	1.39	1.37	2.22	2.07	1.91
الواردات	54.99	59.67	52.65	49.44	48.98	48.57	44.63	35.55

المصدر: http://www.bank-ofAlgeria.dz ، تاريخ الاطلاع: 2023/03/11، الساعة 13:55

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2020) حقق عجزا ويرجع ذلك إلى عدم تنويع الجزائر لصادراتها خارج مجال المحروقات في ظل عدم استقرار سوق البترول، ومن الجدول يلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات كبيرة تتراوح بين 91% و98% مقابل نسب ضئيلة للصادرات من خارج المحروقات، وهذا ما يقودنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر متمركز في قطاع المحروقات، ويلاحظ من الجدول أيضا أن هذه الاستثمارات لم تساهم كثيرا في تخفيض

الواردات إذ بقيت مرتفعة إلا خلال السنوات الأخيرة بدأت تنخفض تدريجيا بسبب توجه الدولة إلى إعطاء الأولوية للصناعات الخفيفة الاستهلاكية وكذا الصناعات الثقيلة الإنتاجية.

وبالرجوع إلى علاقة فائض الميزان التجاري الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة يظهر أنه لم يكن لهذا الأخير دورا مهما في أحداث هذا الفائض خارج قطاع المحروقات وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر متمركز في قطاع المحروقات وليس خارج قطاع المحروقات بالنظر إلى الأرباح الكبيرة التي تحصل عليها هذه الشركات متعددة الجنسيات منه باعتباره قطاع استراتيجي وهذا ما نراه من خلال نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات الجزائرية.

ثالثا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر جزء مهم من تكوين رأس المال الثابت للبلد وجزءا مهما من الاستثمار الكلي، والشكل الموالي يمثل تطور رصيد تكوين رأس المال الثابت للجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2020.

الشكل رقم (06): تطوير رصيد تكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة (2020/2010)

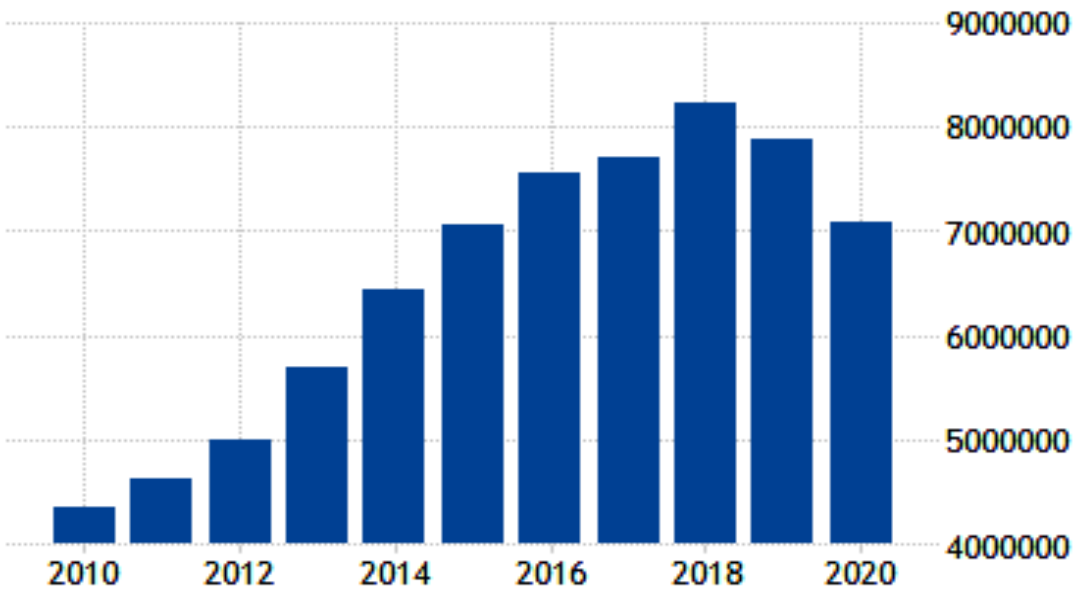

المصدر: tradingevonomics.com

من خلال الشكل يظهر لنا أن رصيد تكوين رأس المال الإجمالي الثابت للجزائر في تزايد مستمر منذ سنة 2010 وأن هذه الزيادة لم تكون مرتفعة بل كانت بوتيرة تدريجية ويمكن القول أن دور الاستثمارات الأجنبية لم يساهم بالشكل المطلوب في زيادة رأس المال الإجمالي للجزائر، كما نلاحظ من الشكل انخفاض كبير في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت سنة 2020 ويرجع ذلك إلى جائحة كورونا وما صاحبها من تأثيرات على الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا.

وهذا التأثير نتعرف عليه بدقة أكبر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): التمثيل النسبي لتكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: (مليون دولار أمريكى)

السنة	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت %		تدفقات الاستمارات الأجنبية الواردة %		الاستمارات المحلية %	
	مجموع الاستثمارات المحلية والأجنبية	النسبة %	مبلغ الاستثمارات	النسبة %	مبلغ الاستثمارات	النسبة %
2010	1090282	100	2301	21.1	10879.82	79.90
2011	1132718	100	2580	22.77	11301.38	87.33
2012	14373	100	1499	10.42	12879.79	89.58
2013	17390	100	1684	9.68	15706.20	-
2014	21136	100	1507	7.13	19699.62	79.87
2015	27614	100	5841	21.15	21773.12	93.85
2016	26711	100	1635	6.12	25076.12	93.88
2017	16909	100	1203	7.11	15706.20	92.89

المصدر: الأنكتاد https://unctadstat.uncted.org تقرير الاستثمار في العالم، 2018، تاريخ الإطلاع: 2023/03/12، الساعة: 14: 10.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة رأس المال الأجنبي ضئيلة جدا حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2011 بـ 22.77 بقيمة استثمارات قدرت بـ 11301,38 مليون دولار أمريكي، وهذه القيم من الجدول تعكس ضعف مساهمة رأس المال الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت معناه هذا الأخير يعتمد أساسا على الاستثمارات المحلية.

رابعا: تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

تسعى الدول إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب دورها الفعال في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والجزائر من بين هذه البلدان التي تقوم بجلب المزيد من المستثمرين من أجل تحقيق معدلات نمو جديدة والشكل الموالي يوضح تطوير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2020.

الشكل رقم (07): تطوير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 / 2020)

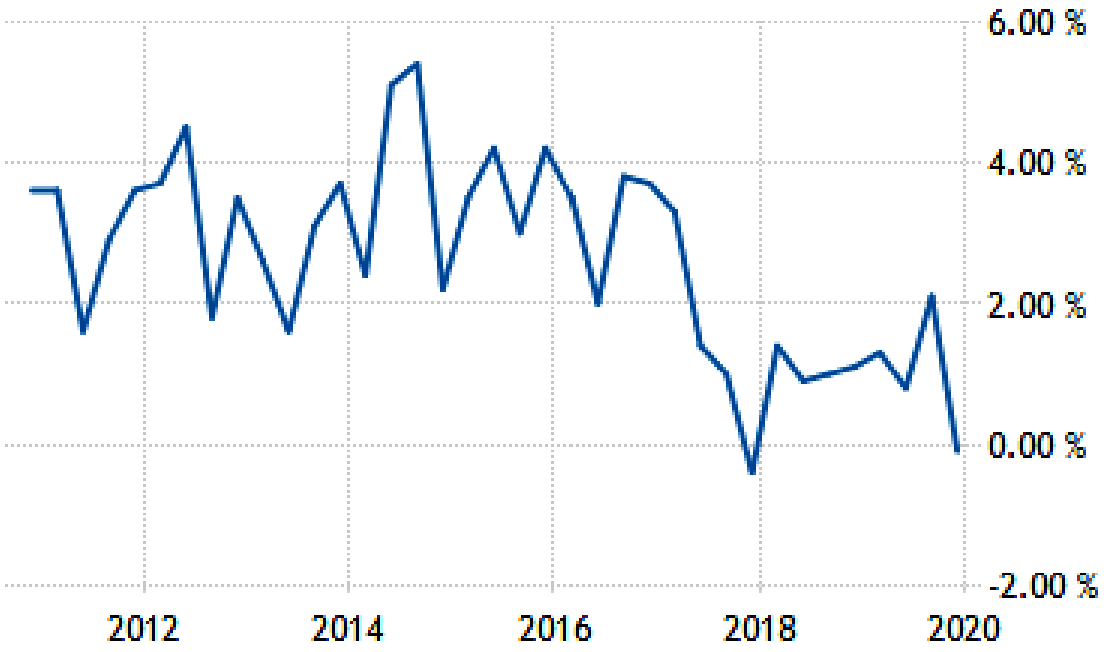

المصدر: tradingevonomics.com

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الجزائر سجلت معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2010 و2020، حيث لاحظنا أنها سجلت أقل معدل نمو لها سنة 2014 وذلك راجع إلى الانتعاش الكبير في أسعار النفط والغاز، ليعود إلى الانخفاض سنة 2015 و2016، ولكن ليس كثيرا إذ بقيت معدلات النمو إيجابية وشهدت سنة 2019 انخفاضا في معدل النمو ويرجع ذلك إلى تبني الحكومة الجزائرية بعض السياسات التي أثرت سلبا على معدل النمو في البلد.

أما بخصوص مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر فهي نسبة ضعيفة جدا نظرا إلى الأهداف المرجوة من سياسات الدولة الرامية إلى جلب الاستثمارات التي تتبناها الجزائر.

ويمكن توضيح مساهمة الاعتبار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): الانتشار الأجنبي منسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلى	209.02	209.76	213.81	165.98	160.03	167.39	173.76	172.78
الإستثمار الأجنبي صافى	0.72	0.81	0.70	-0.32	1.02	0.70	0.80	0.81

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي على www.albankadawli.org تاريخ الاطلاع 03/05/2023 / على الساعة 9:35.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي جد ضئيلة خلال الفترة (2019/2012) حيث سجلت معدلات نمو لا تتعدى 1% باستثناء سنة 2016، كما نلاحظ أن عام 2015 سجل معدل نمو سالب قدر بـ 0,32% وكل هذه الأرقام تعكس بعد السياسات الرامية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية عن الأهداف المرجوة.

المبحث الثالث: المعيقات الكابحة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

رغم محاولة الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار المباشر إليها مازالت تعاني من العديد من المعوقات القانونية والإدارية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال ذكر أهم المعيقات الكابحة لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر.

المطلب الأول: العراقيل القانونية

يعتبر الجانب القانوني أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للإستثمار الأجنبي المباشر، ولا يكفي إصدار القوانين، بل لابد من متابعة تنفيذها على أرض الواقع.

ويمكن إجمال أهم المعيقات الرئيسية الطاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ما يلي: [1]

- كثرة القوانين وعدم استقرارها تبين بين الفينة والأخرى أن هناك إصدار جديد للقوانين والتعديلات، وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين الأجانب، بحيث يزرع فيهم الشك والخوف.

- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات، وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي.

- عدم مسايرة قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات ورغم تعدد المعوقات القانونية التي مست تطور وتقدم الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلا أنه يبقى خرق المشرع لمبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي أبرز تلك المعوقات وسنتناول هذا الفرق من خلال التفصيل في ثلاث نقاط تعكس ذلك وهي:

---

[1] مختار بونقاب، لزهاري زواويد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، المركز الجامعي الونشريس، تسمسيلت، الجزائر، ص ص 113، 114.

أولا: تكريس قاعدة 49% و51%

حيث تنص المادة 4 مكرر من الأمر (03/01) أنه لا يمكن إقامة مشاريع استثمارية أجنبية إلا في إطار شراكة بين المستثمر الأجنبي والوطني على أنه يجب أن يحصل المستثمر الوطني على أغلبية رأس المال بنسبة 51% على الأقل.

ثانيا: خضوع الاستثمارات الأجنبية للتصريح والدراسة المسبقة

يقصد بها ضرورة حصول المستثمرين الأجانب على ترخيص مسبق من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات قبل المباشرة في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، ولقد جاء بهذا الإجراء الأمر (09-01) المتضمن قانون المالية لسنة 2009 بعد أن كان مقتصر فقط على المشاريع المستفيدة من المزايا أو المشاريع ذات المساهمة الوطنية بناء على ما جاء به الأمر (01-03) وهذا الإجراء يعتبر من بين العراقيل التي تؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب. [1]

ثالثا: عدم توافر الثبات التشريعي

إن خضوع قانون الاستثمار الجزائري للتعديلات المتتالية يؤدي لعدم طمأنة المستثمرين الأجانب بسبب التغيرات الفجائية الطارئة على هذا القانون، وعليه يجب على الدولة التعهد بعدم تغيير القانون الساري على الاستثمار إلا في حالة رغبة المستثمر بذلك. [2]

المطلب الثاني: العراقيل الإدارية

تعتبر الإدارة المتخصصة في تنفيذ النصوص القانونية هي المسؤولة عن هذه العراقيل وتتمثل في:

---

[1] عيسى لحاق، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5، العدد 1، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2019، ص 149.

[2] سامية حساين، كريمة شليحي، مقال بعنوان "أزمة الشراكة في الجزائر بين المعوقات القانونية ورهانات جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، المجلد الرابع، 2018، ص 78.

أولا: جمركة البضائع

تتمثل في العراقيل المتعلقة بالمجال الجمركي كالتماطل في الإجراءات الجمركية فيما يخص البضائع المستوردة التي تمر عبر المكاتب الجمركية إضافة إلى أسعار الشحن المرتفعة، وكذا عدم توفر شبابيك لا مركزية عبر الولايات، وكل هذه الإجراءات بمثابة إجراءات بيروقراطية من شأنها عرقلة المستثمرين. [1]

ثانيا: بطء الإجراءات الإدارية

تتفاوت البلدان فيما بينها تفوتا كبيرا في كيفية تنظيم الإجراءات بدء النشاط التجاري للشركات الجديدة، ففي بعض البلدان تتسم الإجراءات بالبساطة والوضوح وانخفاض التكلفة، بينما تتصف بالإرهاق في بلدان أخرى بدرجة قد يظهر معها أصحاب منشآت الأعمال إلى رشوة الموظفين المسؤولين لتسريع إنهاء الإجراءات أو حتى عدم التسجيل والعمل في الاقتصاد غير الرسمي، والجزائر من بين البلدان التي احتلت المراتب الأخيرة من حيث كثرة عدد الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء كما تصنف من أكثر البلدان بطئا لاستخراج هذه الوثائق. [2]

ثالثا: الفساد الإداري

إن تأثير الفساد على الإستثمار سلبي، وهذا طبقا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية، حيث يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـ 11% على دخل الشركات، وكل عكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 91% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بـ 19% ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار

---

[1] حبيبة عب اللي، مقال بعنوان "العوائق القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، 2016، ص 163.

[2] زوينة ريال، مرجع سبق ذكره، ص 320.

المحلي والأجنبي على حد سواء، باعتبار تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه.[1]

المطلب الثالث: العراقيل الاقتصادية والسياسية والأمنية

تعتبر العراقيل الاقتصادية والسياسية والأمنية من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أهمها ما يلي:

أولا: العراقيل الاقتصادية

1- محدودية السوق المحلي:

رغم شساعة البلد والموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق أخرى، أي أن نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق ضيقة، لدى تعتبر السوق الجزائرية أقل جذب للمستثمرين الأجانب، وهذا بالمقارنة مع أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية، ولقد نتج هذا الأمر عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، حيث أنه بالرغم من كون السوق الجزائرية تمثل أكثر من 32 مليون نسمه إلا أن هذا لا يعبر عن قوة السوق المحلية، فالمعيار الأول الذي يقاس به قوة السوق المحلية هو القدرة الشرائية المتوسطة للمواطنين، حيث نجد أن هذه الأخيرة تعتبر ضعيفة، ومن هذا المنطلق سوف تظهر متاعب المستثمر في تسويق منتجات مشروعية، وبالتالي انخفاض العائد فإن مؤشر الرغبة لدى المستثمر سوف يهبط، ولن تكون له أي نية في توسيع وتطوير مشروعه الاستثماري أو حتى الدخول في مشاريع أخرى. [2]

---

[1] دكاني عبد الكريم، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجدد 07، العدد 05، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، 2018، ص 197.

[2] محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008، ص 136.

2- مشكلة العقار:

يعتبر مشكل العقار من أبرز العراقيل التي تعرقل نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر فالعقار عامل مساعد جدا على الاستقرار المستثمرين، حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد فقد يطول الأمر أحيانا لسنة. [1]

كما أن مشكلة العقار الصناعي يعد من أكبر العراقيل، ومن المشاكل التي تعترضه ما يلي: [2]

- طول رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي، والتي تفوق سنة.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهيمنة لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

- أمن المنطقة الصناعية.

3- مشكلة التمويل وعجز القطاع المصرفي:

منذ المرحلة الانتقالية تواجه عملية الاستفادة من التمويل العراقي المرتبطة أساسا بتشكيلة النظام المالي والبنكي للجزائر والذي يخضع لسيطرة عالية للدولة، وعدم تحرر البنوك والمؤسسات المالية من نفوذ وأثر الدولة، بالإضافة إلى هذا هناك قيود تعيق تأهيل القطاع البنكي والتي تتمثل في:

- محدودية التشريعات المصرفية سواء من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية.

---

[1] ميلود بوعبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017، ص 64.

[2] جمال بلخياط، جدوى الاستشارات الأبنية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014، ص 138.

- نقص الكفاءة المهنية لدى الموظفين البنكيين خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.

- تأخر كبير في الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال الإدارة والتعامل مع المعلوماتية.

- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.

ورغم وضع إطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى تحسين المحيط النقدي والمالي، يبقى النظام البنكي من أكبر العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب، وذلك نظرا لعدة أسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك التجارية، وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات، بالإضافة إلى صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. [1]

ثانيا: العراقيل السياسية والأمنية

إن الجانب الأمني له دور فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالأخطار الأمنية من المؤثرات الأساسية في برامج مناخ الاستثمار فضعف الاستقرار السياسي والأمني يجعل المستثمرين يقومون بتقليص استثماراتهم أو الانسحاب الكلي من الساحة الاستثمارية فالجزائر من بين تلك البلدان التي تشويه صورتها الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا بسبب سنوات العشرية السوداء أين كانت الاستثمارات الأجنبية معدوما خاصة سنوات 1993 و 1994 و1995، إضافة إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الأجنبية وحتى المحلية جعلت المستثمر لا يفكر حتى في زيادة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها . [2]

---

[1] محمد خليل بوحلايس، مرجع سبق ذكره، ص ص 136، 137.

[2] علي همام، فطيمة حفيظ، مقال بعنوان، "أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطي"، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، العدد الرابع، 2005، ص 387-388.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يظهر جليا أن الجزائر تسعى إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النصوص والتشريعات أهمها قانون النقد والقرض 90-10، الذي جاء لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على مستوى البنوك، وجاء بعد قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات وبمقتضاه تم إنشار وكالة دعم ومتابعة الاستثمارات مهمتها تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين ومتابعة المشاريع الأولية، ليأتي بعد هذا القانون الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ورغم كثرة النصوص والتشريعات التي تقوم بتحفيز المستثمرين إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مازالت تعاني من عدة معوقات، وفيما يخص مناخ الاستثمار في الجزائر فمازال يعاني ويظهر جليا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد خاصة في السنوات الأخيرة، أما الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي محتشمة خاصة على مستوى التشغيل وميزان المدفوعات.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لا أحد أهم المواضيع الاقتصادية والمتمثل في الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، إذ تعتبر الشركات متعددة الجنسيات عبارة عن كيانات اقتصادية عملاقة ذات خصائص مميزة تستند إلى مجموعة من الأهداف التي تعمل على تعظيم الأرباح، وذلك من خلال نشاطها الإنتاجي المتنوع والمستمر وغزو والأسواق العالمية من خلال تعدي الحدود الجغرافية، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى عدة نتائج نعرضها كما يلي:

عرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال معالجتنا لموضوع البحث فيما يلي:

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال تحليلنا لمختلف المعطيات التي تم جمعها حول موضوع الدراسة، حاولنا إختبار صحة أو نفي الفرضيات التي كانت منطلق الدراسة، حيث توصلنا إلى:

1- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضيات، من خلال تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ومن خلال تشغيل القوى العاملة على نحو يتوافق مع التكنولوجيا المستخدمة.

2- الفرضية الثانية والتي تنص على المساهمات الفعالة للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر والتي تؤدي إلى تطوير قطاع المحروقات، تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث أثبتت الدراسة أن تطوير مجالات الاستكشاف، والبحث والاستغلال وكذا الخبرات العالمية وإحتكار التكنولوجيا عالية الأداء في مجالات الحفر فكل هذه المساهمات لها تأثير إيجابي على هذا القطاع.

نتائج الدراسة:

1- للاستثمار الأجنبي دور فعال في خلق مناصب شغل جديدة، لكن الإستثمار المحلي له مساهمة أكبر مقارنة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر.

2- تركزت معظم مناصب الشغل في الجزائر على قطاع الصناعة والبناء والنقل باعتبارها من القطاعات التي لها عائدات مالية للشركات متعددة الجنسيات.

3- نستطيع القول أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 لم يحقق كل الأهداف المرجوة من سياسات الاستثمار المتبعة من طرف الجزائر.

4- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يرقى للمستوى المطلوب التي تطمح إليه السلطات الجزائرية كون تدفقات الاستثمار الواردة لا يزال ضعيفا ويرجع ذلك إلى عدة عوائق كعدم خلق مناخ استثماري جيد ووضع تحفيزات جديدة تشجع على الاستثمار الأجنبي.

5- لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في زيادة رأس المال الثابت لكن بوتيرة تدريجية لم يرقى إلى المستوى المطلوب من طرف الحكومة الجزائرية.

6- حقق الميزان التجاري عجز نتيجة عدم استقرار أسعار المحروقات وهذا ما أشر على نمو الصادرات حيث تراجع الاعتماد الجزائري باعتباره يرتكز على قطاع المحروقات ومنه تأثر الميزان التجاري.

التوصيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي تؤول إلى استخلاص مجموعة من الإقتراحات والتوصيات نذكر منها:

1- وجب على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والحرص على الوقوع في الأخطاء التي تعرضت لها.

2- على صناع القرار في الجزائر معالجة الأسباب الحقيقية التي تمنع استقطاب المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات.

3- ينبغي على السلطات الجزائرية توجيه الشركات المتعددة الجنسيات إلى خلق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل إنشاء مشاريع جديدة من شأنها خلق مناصب شغل جديدة.

4- وضع الحكومة سياسات والاستراتجيات تقوم على تحفيز المستثمرين الأجانب على الإستثمار في الجزائر وذلك بوضع حوافز وضمانات لاستقطابهم.

5- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنيت من أجل توحيد مصادرها واستنادها إلى هيئة واحدة رسمية مع ضرورة تحديثها.

6- القضاء على العوائق التي تؤثر على جلب الإستثمارات الأجنبية في الجزائر كالبيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات.

أفاق الدراسة:

كنتيجة لهذا الحمد المتواضع ورغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا من تفرق المراجع وكثرة المفاهيم والتداخلات مع المواضيع الأخرى، وقلة الإحصائيات خاصة ما يتعلق بالموضوع المباشر للدراسة وصعوبة الحصول عليها بشكل عام، ومن جانب التقييم بشكل خاص، لكثرة المصطلحات والجوانب المتعددة التي يتناولها الموضوع، فإن هذا البحث لا يدعي التمام والكمال ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع.

ومن بين التوصيات والتي قد تكون أفاق مستقبلية تفيد الطالب الباحث في هذا الموضوع نفترض ما يلي:

- أثر جائحة كورونا عن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات دراسة حالة الجزائر.

- الكشف عن السبل التي تمكن شركات الدول النامية خاصة العربية ومنها الجزائر للتخلص من مشكلات التبعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I- المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008.

2- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.

3- أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلة، العربية للطباعة والنشر، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

4- أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الأشعة الفنية، الطبعة الأولى، مصر، 1998.

5- أبو قحف عبد السلام، نظرية التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

6- أبو قحف عبد السلام، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.

7- الجبوري عبد الرزاق حمد حسين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

8- حسانين محمود محمد فرج، الشركات متعددة الجنسيات وثقافة الاستهلاك، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2022.

9- حسب الله محمود أميرة، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

10- خلف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

11- خليل نبيل موسى، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

12- خيتاوي محمد، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2010.

13- الزين منصوري، تشجيع الاستثمارات وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

14- العامري سعود جايد، الإدارة المالية في الشركة المتعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

15- عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

16- عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنات لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.

17- عجيل إبراهيم محسن، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.

18- مبروك نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

19- محمد عبد السلام زينب، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2014.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

20- اعميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر مذكره مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.

21- برباش عنترة، أثر خطر البلد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي، حالة الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة مقدمة لدرجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.

22- بركة محمد، تقييم أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال الفترة (2006 – 2012) دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2014.

23- برمكي حنان، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد محمد لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، السنة جامعية 2015/2014.

24- بعداش بوبكر، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010.

25- بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 – 2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007– 2008.

26- بلخياط جمال، جدوى الاستشارات الأبنية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2015/2014.

27- بوبرطخ نعيمة، الشخصية القانونية لشركة المتعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام للعلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 1، 2020.

28- بوحلايس محمد خليل، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008.

29- بوعبيد ميلود، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017.

30- بيري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008-2008.

31- بيوض محمد العيد، أثر المحددات الاستثمارية لشركة المتعددات الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة، أطروحة مقدمة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2017.

32- جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة موبيليس وجيزي وأوريدو، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،، الجزائر، 2018/2017.

33- دقيش عصام، محمد بوردرودة، تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول- دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2019-2020.

34- ديجي وهيبة، دور إستراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013.

35- ريال زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الاقتصاد الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

36- سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

37- عيشاوي علي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة مقدمة لدرجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

38- فرحي مليكة، تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2010//2009.

39- قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010- 2011.

40- كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010.

41- معاش فتحي، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية "دراسة حالة تنمية أنشطة المنبع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000 -2013)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، 2016.

42- مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019.

ثالثا: المجلات والملتقيات

43- بن مسعود عطا الله، معدات الانتشار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2014.

44- بونقاب مختار، زواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، المركز الجامعي الونشريس، تسمسيلت، الجزائر.

45- التريكي عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز، أحكام تكوين الشركات متعددة الجنسيات دراسة مقارنة مجلة جامعة النصر، عدد 7، 2016.

46- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الصادر بتاريخ 30 مارس سنة 2008.

47- جعدي شريفة وآخرون، أثر استثمار الشركة المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في جنوب الشرق الجزائري خلال الفترة (2006- 2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، 2014.

48- جوزي جميلة، سامية دحماني، دور إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد السادس، 2015.

49- حساين سامية، شليحي كريمة، مقال بعنوان "أزمة الشراكة في الجزائر بين المعوقات القانونية ورهانات جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، المجلد الرابع، 2018.

50- دكاني عبد الكريم، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجدد 07، العدد 05، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، 2018.

51- عبد العزيز أحمد وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.

52- عبد اللي حبيبة، مقال بعنوان "العوائق القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، 2016.

53- لحاق عيسى، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5، العدد 1، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 2019.

54- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، السنة 2020.

55- المزري مفيدة، الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2، 2020.

56- المزري مفيدة، سالمي وردة، الشركة المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، 2020.

57- همام علي، فطيمة حفيظ، مقال بعنوان، "أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطي"، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، العدد الرابع، 2005.

58- وعل النذير أومنور أوسرير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصادية، شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف.

رابعا: القوانين والأوامر والمراسيم

59- المرسوم 073 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 33، الصدر بتاريخ 7 يوليو 2007.

60- قانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18 أبريل 1990.

61- المرسوم التشريعي 12/93 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية، عدد 64، مؤرخة في أكتوبر 1993.

62- مرسوم تنفيذي رقم 319/94 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994، يتضمن صلاحيات وتنظيم سير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية، عدد 67، مؤرخة في أكتوبر 1994.

63- مرسوم تنفيذي رقم 355/06، مؤرخ في 9 أكتوبر 2006.

64- المرسوم التنفيذي رقم 355/06، المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 64، 2006.

65- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، سنة 2001.

66- قانون 07/05 على كل شخص قبل القيام بنشاط موضوع هذا القانون أن يعدو ويعرض على موافقة سلطة ضبط المحروقات دراسة التأثير البيئي ومخطط تسيير البيئي.

67- الأمر 11/03 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية، عدد 52، الصادر في أوت 2003.

II- المرجع باللغة الأجنبية:

1- Parke Rinrrouction in conparative international accenting, financila time, prentice Hall, London, 2000.

المواقع الإلكترونية

1- http://www.bank-ofAlgeria.dz

2- www.andi.dz

3- tradingevonomics.com

4- https://unctadstat.uncted.org

5- www.albankadawli.org

الملخص

الملخص:

عرف الاقتصاد العالمي نظام جديد نتج عنه متغيرات إقليمية ودولية مبنية على اقتصاد السوق وتقليص دور الدول وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، حيث أصبحت هذه الأخيرة قوة اقتصادية ومالية ضخمة نتيجة الاندماج والتكتل في كيانات اقتصادية أكبر. هذه الضخامة الاقتصادية جعلت الشركات المذكورة تمارس تأثيرات كبيرة على اقتصاد الحكومات في الدول النامية تتمثل في القيام باستثمارات واسعة ونقل التكنولوجيا وإيجاد كثير من مناصب العمل، بالإضافة إلى زيادة الدخل والإنتاج والمساهمة في الصادرات وغيرها. وكغيرها من الدول النامية سعت الجزائر إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية بعد التحول إلى نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، واستطاعت أن تحصل على تدفقات سنوية هامة خصوصا بعد سنة 2000. لكن هذه التدفقات ظلت مركزة بالأساس في قطاع المحروقات ولم تستفد منها بقية القطاعات بشكل كاف، وهو ما جعل تأثيرها محدودا خصوصا في مجالات التشغيل وتنويع الإنتاج المحلي والتصدير وما إلى ذلك.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات، الاستثمارات الأجنبية، الدول النامية، الاندماج في الاقتصاد العالمي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

Summary:

The global economy has witnessed the emergence of a new system that has led to regional and international changes built on a market economy, reducing the role of states and increasing the influence of multinational companies. These latter have become massive economic and financial powers due to mergers and alliances within larger economic entities. This economic magnitude has allowed these companies to exert significant influence on the economies of governments in developing countries by making substantial investments, transferring technology, creating numerous job opportunities, in addition to increasing income, production, and contributing to exports, among other things. Like other developing countries, Algeria sought to attract foreign investments after transitioning to a market economy and opening up to the outside world, managing to attract significant annual inflows, especially after the year 2000. However, these inflows remained primarily concentrated in the hydrocarbon sector and did not sufficiently benefit other sectors, limiting their impact, especially in areas such as employment, diversification of local production, exports, and so forth .

Keywords: Multinational companies, Foreign investments, Developing countries, Integration into the global economy, Foreign investment in Algeria